جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي

بين الواقع و المأمول 2000-2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبتين:

- بوحوص عفاف
- بومدين نادية

الأستاذ المشرف:

د.سدي علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية 2015-2016

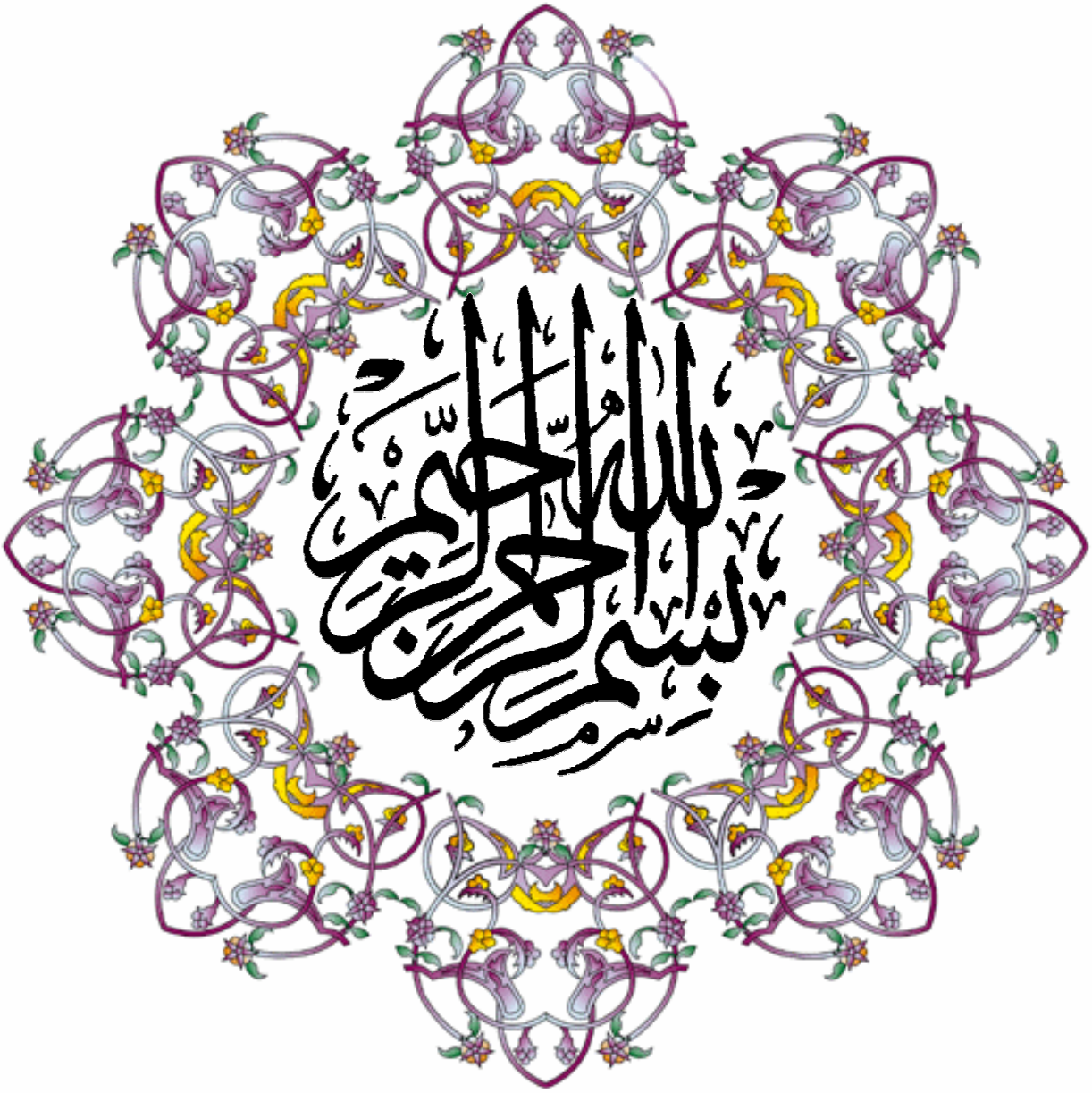
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

التبادل التجاري محدود بين دول المغرب العربي، و في الحقيقة فإن معدل التجارة المغاربي هو أحد المعدلات الأقل في العالم، و لهذه البلدان العديد من الموانع التنظيمية والجمركية المعمول بها والتي تعيق تدفقات التجارة و الاستثمار، ويمكن للتكامل الاقتصادي المغاربي بدوره أن يساعد على التصدي لهذه التحديات، من خلال الاستفادة من وفرات الحجم، و جذب الاستثمارات المتزايدة، و تحويل المنطقة اقتصادية أكثر ازدهارا و استقرارا مع تحسين مستوى المعيشة، لكن النمو الاقتصادي المغاربي يرتبط على نحو متزايد بتطور تجارتها البينية. و يهدف هذا العمل إلى دراسة المزايا النسبية التي يمكن أن تساهم في تكامل دول المغرب العربي أو سبب تنافس هذه الدول فيما بينها على الأسواق الخارجية، حيث تم حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال فترة الدراسة 2001-2014.

كما أوضحت النتائج أن بعض المنتوجات المصدرة تمتلك مزايا نسبية، بينما لا تمثل حصص كبيرة في الصادرات.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، الميزة النسبية الظاهرة.

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن أتبع هديه إلى يوم الدين. . .أما بعد :

يسعدنا في هذه اللحظات المباركة، أن نتوجه بأسمى آيات الشكر و التقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور **سدي علي** الذي تكرم مشكورا بتولي مهمة الإشراف على هذه الرسالة و إخراجها بهذه الصورة، فله فائق الشكر و العرفان على ما بذله من جهد و سعة صدر و رحابة نفس في ذلك، فجزاه الله عنا كل الخير.

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة الموقرة بتشرفهم و قبولهم مناقشة هذه الرسالة، والاستفادة من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم حفظهم الله و جعلهم زخرا للعلم.

و أخيرا. . . نشكر كل من ساعدنا و مدا لنا يدا العون، وأسدا لنا النصيحة، فلهم منا جزيل الشكر وفائق الاحترام و التقدير، و نخص بالذكر الأساتذة بالعجين خالدية، حواس أمين، طالم علي.

نسأل الله سبحانه و تعالى أن يعطيهم من فيض نعمه. . . وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه و يرضاه

فهرس المحتويات

الشكر

المحتويات

المقدمة 02

الفصل الأول: اتحاد المغرب العربي بين النظري و التطبيق

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتكامل الاقتصادي 08

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و مزاياه 08

المطلب الثاني: نظريات التكامل الاقتصادي و أهدافه 10

المطلب الثالث: مستويات التكامل الاقتصادي و آثاره 12

المبحث الثاني: نظرة عامة حول اتحاد المغرب العربي UMA 17

المطلب الأول: اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي 17

المطلب الثاني: أهداف دول المغرب العربي من التكتل 18

المطلب الثالث: برامج الاتحاد المغاربي و انجازاته 19

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التكامل المغاربي 21

المبحث الثالث: تحديات اقتصاد الاتحاد المغاربي 23

المطلب الأول: التطورات الاقتصادية في دول الاتحاد المغاربي(الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب) 23

المطلب الثاني: الفرص المتاحة أمام الاندماج المغاربي 28

المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية 28

الفصل الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي وعلاقتها مع الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الأول: التجارة البينية لدول المغرب العربي 34

المطلب الأول: ماهية التجارة البينية 34

المطلب الثاني: المبررات الأساسية لنمو التجارة البينية المغاربية 35

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نمو التجارة البينية 38

المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي 40

المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو جزائرية) 40

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية لتونس مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو تونسية) 43

المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو مغاربية) 47

المبحث الثالث: معوقات التبادل التجاري و سبل معالجته 50

المطلب الأول: معوقات التبادل التجاري من الناحية السياسية 50

المطلب الثاني: معوقات التبادل التجاري من الناحية الاقتصادية 52

المطلب الثالث: سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري 54

الفصل الثالث: دول المغرب العربي بين الواقع و المأمول 2000 - 2014

المبحث الأول: واقع التبادلات التجارية في دول المغرب العربي 60

المطلب الأول: مكونات التجارة المغاربية 60

المطلب الثاني: هيكل الصادرات و الواردات لدول الاتحاد (سيف- فوب) 62

المطلب الثالث: تطور حجم التجارة السلعية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2000- 2012) 65

المبحث الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي للسنوات (2000-2006-2012) 67

المطلب الأول: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد المغرب العربي لسنة 2000 67

المطلب الثاني: اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية لسنة 2006 70

المطلب الثالث: اتجاه الصادرات السلعية لدول الاتحاد لسنة 2012..... 72

المبحث الثالث: المزايا النسبية لدول المغرب العربي و إمكانيات التكامل 75

المطلب الأول: المزايا النسبية للجزائر و ليبيا 75

المطلب الثاني: المزايا النسبية لتونس و المغرب و موريتانيا 81

المطلب الثالث: المزايا النسبية لدول المغرب العربي ما بين التشابه و التمايز 89

الخاتمة 97

المراجع 102

قائمة الجداول 107

قائمة الأشكال 109

قائمة الملاحق 110

الملاحق 112

المقدمة العامة

المقدمة العامة

توطئة

تؤدي التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصر خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، حيث شهد القرن العشرون وخصوصا النصف الثاني منه ظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تكونت لمعالجة ما قد يعترض العلاقات الاقتصادية الدولية من مشاكل، والعمل على توسيع وتسيير التبادل التجاري بين الدول.

وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر و الذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل و التعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا و حضاريا و تاريخيا و التي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

غير أن المتتبع لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي في إطار مسيرته لم تشهد أي تطور فيما بينها، بل نلتمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط و رسم من أهداف وما تحقق على ارض الواقع، رغم ما تتميز به دول المغرب العربي من مقومات طبيعية ومناخ متنوع إلا أن هناك عوائق وتحديات تحول دون تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي.

ومما شك فيه أن دول المغرب العربي لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم، و في سياق اقتصادي يتسم بالتكتلات الاقتصادية في ظل الانفتاح المتزايد على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، وجدت هذه الدول نفسها غير قادرة على المواجهة و لتصدي للمنافسة الشديدة التي تميز الأسواق العالمية بحجم تجارتها البينية المتواضع حيث تمتلك دول الاتحاد اختلافا في هياكلها الاقتصادية، موقعا استراتيجيا مهما، يسمح بإمكانية قيام تجارة مغاربية بينية ذات حجم كبير، إلا أن ذلك لم يرق حتى بفضل الجهود المحلية لدول الاتحاد للإحْدَاثْ تجارة بينية جيدة، كتلك القائمة بمنطقة الاتحاد الأوروبي.

وبناءا على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية:

ما هي أفاق التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي؟

تتفرع في هذا السياق تساؤلات فرعية نوجزها في ما يلي:

- ✓ ما دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التبادل البيني و الآثار الناجمة عنه؟
- ✓ ما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي؟
- ✓ كيفية النهوض بالمبادلات التجارية البينية على المستوى العالمي في ظل الزخم الهائل من المعطيات التي تميزه؟

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها الفرعية، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. يساهم التكامل في تحسين اقتصاديات دول المغرب العربي عن طريق تخفيض ارتباطها بدول خارج الاتحاد.
2. تساهم الشراكة الاورو متوسطية في تطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي.
3. المزايا النسبية لدول المغرب العربي تساعدها على التكامل.

أسباب اختيار الموضوع

- ✓ الميل الشخصي للموضوع.
- ✓ الأهمية الإستراتيجية للموضوع.
- ✓ شمولية الموضوع للجانب الاقتصادي و السياسي.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في ما يلي

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق إليها الموضوع، إذ يعمل التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي على إقامة سوق قوي ومتسع ينقل الدول المغاربية تدريجيا إلى تحقيق قدر كبير من التنويع؛
2. يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي والسياسات الكفيلة بالتعامل معه، في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار؛
3. إن موضوع التجارة البينية يمكن دول المغرب العربي من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح و تحسين وزنها النسبي و الخروج من بوتقة الانغلاق و التهميش، الذي يجعلها مهمشة و بعيدة كل البعد عن مجريات العالم الخارجي؛

4. كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن تنشيط التجارة البينية تعمل على إقامة قاعدة صناعية وخدمية متينة تنقل دول المغرب العربي من اقتصاد ذو المورد الواحد إلى اقتصاد متنوع الموارد و يمارس التصنيع، ولا يقتصر على سوق الدولة الواحدة، بل يتخطاه إلى أسواق عديدة في جميع أنحاء العالم.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي و المأمول منها و ذلك بتطويرها، و تتفرع عن ذلك مجموعة الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع وتطور التجارة البينية في دول المغرب العربي وخصائصها واتجاهاتها الداخلية والخارجية، ومدى تطورها خلال الفترة 2000-2012؛
2. تقييم التجارة البينية المغاربية، ومعرفة أهم المشاكل والتحديات التي تواجه التجارة البينية وتعيق التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؛
3. استعراض السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تشجع التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: يقتصر هذا البحث على دراسة واقع التجارة البينية لدول المغرب العربي هما (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا)**.**

الحدود الزمنية: فترة الدراسة2000**–**2014.

المنهج المستخدم

للإجابة عن إشكالية البحث، و إثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات كان علينا اختيار المنهجين الوصفي و التحليلي، استعمل المنهج الوصفي في جمع البيانات الخاصة بالتجارة البينية لدول المغرب العربي، و المنهج التحليلي في قراءة البيانات و التعليق عليها، واستنباط مكامن ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي.

أدوات الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة شملت بكثرة الاقتصاديات المغاربية وهذا على مختلف مستوياتها: الماستر، الماجستير، الدكتوراه، ويتلخص الجديد في دراستنا حول أفاق التبادلات التجارية لدول المغرب العربي باستخدام المزايا النسبية.

صعوبات البحث

- ✓ تنوع المفاهيم و اتساع الجوانب التي تشملها التجارة البينية لدول الاتحاد فكل مرجع يتناولها من جانب معين، لكن فيما يخص تكامل الدول المغاربية فهي قليلة.
- ✓ تجميع عينة المنتوجات المصدرة التي ميزاتها التجاري موجب والعمل عليها بتطبيق مؤشر الميزة النسبية فكل منتوج يتطلب عند تجميع المعطيات التي نحتاجها في الحساب العديد من الخطوات للبحث في قاعدة البيانات.

و ما من عمل يستحق البحث إلا واجه صعوبات تزيد من إرادة الباحث و عزيمته على إنجاح بحثه.

هيكل البحث

للإجابة على الإشكالية و لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تناولنا في الفصل الأول اتحاد المغرب العربي UMAوقد قسم إلى ثلاث مباحث الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وفي المبحث الثاني نظرة عامة حول الاتحاد المغرب العربي UMA وتطرقنا في المبحث الثالث إلى تحديات اقتصاد الاتحاد المغاربي.أما الفصل الثاني فتناولنا فيه التجارة البينية لدول المغرب العربي وعلاقتها مع الشراكة الأورو متوسطية كذلك في ثلاث مباحث، أولها تناولنا فيه التجارة البينة لدول المغرب العربي، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى هيكل التجارة الخارجية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، وفي المبحث الثالث إلى معوقات التبادل التجاري وسبل معالجته.أما الفصل الثالث تطرقنا فيه لدول المغرب العربي بين الواقع و المأمول 2000-2012 و كذلك تضمن ثلاث مباحث في المبحث الأول واقع التبادلات التجارية في دول المغرب العربي، وفي المبحث الثاني اتجاه التجارة السلعية البينة لدول الاتحاد المغرب العربي للسنوات (2000-2006-2012) أما المبحث الثالث تناولنا فيه المزايا النسبية لدول المغرب العربي و إمكانيات التكامل.

الفصل الأول

اتحاد المغرب العربي UMA

بين النظري و التطبيق

مقدمة الفصل

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية، حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية، أنّ تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى خاصة الدول المتجاورة جغرافيا، فضلا عن عوامل أخرى، مما يحتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية لتحقيق تلك المصالح، من هذا المنطلق برز اتحاد المغرب العربي، كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة وتبني التكامل فيما بينها.

عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك، نظرا لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي متميز حول البحر الأبيض المتوسط، حيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي و السياسي لبلدان المنطقة، و ذلك لارتباطها بالأمن القومي و السلام في العالم و انعكاساته على المنطقة و على المصالح الاقتصادية للدول العظمى.

هذه الأهمية الإستراتيجية الاتحاد المغرب العربي، تستدعي الالتزام الدائم و الطوعي و الاختياري بالعمل المشترك.

- و في هذا الفصل سنحاول التعرف إلى التكامل الاقتصادي بشكل مختصر و تقديم نبذة عن اتحاد المغرب العربي من خلال ثلاث مباحث و هي كآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاتحاد المغرب العربي UMA.

المبحث الثالث: تحديات اقتصاد الاتحاد المغاربي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتكامل الاقتصادي.

يعتبر التكامل الاقتصادي من الصيغ الغامضة في علم الاقتصاد و هو عملية اجتماعية و اقتصادية يتم بموجبها إزالة القيود و الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه حيث أصبح التكامل بين بلدان المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها و اندماجها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و مزاياه

لقد تعددت آراء و أفكار بعض الاقتصاديين في إعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي لذا سوف نتطرق لبعضها مع ذكر بعض المزايا.

أولا:تعريف التكامل الاقتصادي

إن كلمة تكامل Intégration ذات أصل لاتيني و بدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا.

و رغم الاهتمام بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان مقصود بهذه الكلمة، حيث هناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل:

الاتجاه الأول: و هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني: أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما.

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه يرى أن التكامل في عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.[1]

تعريف آخر: يعرف على أنه حركة مركبة للنشاط الاقتصادي التعاوني المنظم و الهادف إلى تحقيق انجازات اقتصادية تكاملية في فعالياتها و مجالاتها و المتفق عليها بين أطراف متعاونة.[2]

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 10-11.

[2] محمد أحمد الدوري، **في التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 149.

✓ **كما يرى الاقتصادي ميردال Myrdal Gummar**ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج بما فيها الانتقال الجماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

✓ **يعرفه الاقتصادي هابرلر Haberer**على أنه علاقات اقتصادية بين المجالات الاقتصادية المختلفة و في إطار التحليل النيوكلاسيكي و اعتمادا على فرضية انعدام تكاليف النقل وفي حالة منافسة كاملة و بدون تعريفة جمركية و بتكاليف متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحدا.

✓ **الاقتصادي الهولندي Jan Tinbergen** :يميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي السلبي Négative Intégration الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري و كل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال و عوامل الإنتاج و حرية التدفقات الاقتصادية.[1]

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي:إن التكامل الاقتصادي يعد مكسبا حقيقيا للدول الأعضاء، و ذلك من خلال المنافع التي يحققها في ظل التكتل القائم، و من بين المزايا مايلي:

✓ **اتساع حجم السوق:** إن ضيق السوق، يعجز عن استيعاب ما تنتجه مشروعات هذه الدول، و عند دخولها في التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع سوق السلع و يوسع دائرة منتجات هذه الدول، و هذا مايحقق مكاسب دول الأعضاء، منها زيادة الطاقة الإنتاجية ؛

✓ **تحسين شروط التبادل التجاري:** في التكامل قوة فعالة لتحقيق مصالح الدول الأعضاء، حيث يمكن لهذه الدول من فرض شروطها على غيرها و تحكمها في شراء السلع من العالم الخارجي، بشروط أكثر لمراعاة مصلحة الدول الأعضاء التي تمثل سوق واحدة؛

✓ **زيادة فرص العمل:** إن حرية انتقال اليد العاملة بين الدول الأعضاء في التكامل بالإضافةإلى زيادة فرص العمل يؤدي إلى تقليص نسب البطالة؛

✓ **ارتفاع معدلات النمو:** من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال و اليد العاملة تزيد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، و ذلك لخلق استثمارات على مجالات مختلفة، و هذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي بين الدول الأعضاء.[2]

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)**، الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان ،الأردن، 2011 ، ص 83 .

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر، 2010 ، ص 141-142.

المطلب الثاني: نظريات التكامل الاقتصادي و أهدافه

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية و السياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، و تباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت بين المدرسة الاتحادية و بعدها المدرسة الوظيفية و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا: نظريات التكامل الاقتصادي

1.المدرسة الاتحادية: تسعى إلىإقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات و التشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا و ينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح و تتوفر فرص النجاح أمام هذا التحوط في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن المجتمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء و الرفاهية الاقتصادية يفوق ماتحققه الدول الوطنية لوحدها.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، و تكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، و من ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

2.**المدرسة التعاملية:** يرى أصحاب هذه النظرية و في مقدمتهم "كارل دوتش "Karl Deutchأن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق وبناءا عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع و تكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول النامية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، ومايلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد.[1]

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة الحاج لخضر،غير منشورة)،باتنة، 2006-2007، ص 08_09.

على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

3. **المدرسة الوظيفية:** وقد شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين، و ظهرت باسم النظرية الأصلية بزعامة دفيدميتراني David Mitrany*ثم تطورت إلى الوظيفة الجديدة اثر الانتقادات التي وجهت لها، وقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكامل الدولي و فتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير وإعطاء الأهمية لكل ما من شأنه أن يؤثر في تحقيق النمو و الرفاه الدولي.

- ✓ وتعتبر الوظيفة كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذالكاتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي؛
- ✓ سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من Ernst Hasse، و AmitaiEtzioni و Karl Deutch، الذي أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية؛

توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول النامية؛

- ✓ وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية؛
- ✓ وجوبإقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قرارات الحدود الوطنية؛[1]

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا بحد ذاته و إنما توجد أهداف عديدة أطرافه إلى تحقيقه من خلال التكامل وهي أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية يمكن إجمالهافيما يلي:

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 10-11.

***دفيد ميتراني** : باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية، ترك أثرا بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

1. الأهداف الاقتصادية

✓ يهدف التكامل الاقتصادي في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل و التخصيص الإنتاجي بين مجموعة أقطار من التي تضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة المشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع السوق المشتركة و وفرات الحجم الكبير التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة و تعظيم القيمة المضافة لمجتمع متكامل؛

✓ التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص حيث توفر إمكانية اتساع السوق حافزا لاتخاذ قرار الاستثمار و تقليل درجة المخاطرة التي تصاحب الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم؛

✓ يكسب التكامل لمجموعة الأطراف المشتركة مركزا تفاوضيا قويا يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل مجالات التبادل التجاري كما أن الاقتصاد الصغير منفردا لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية؛

✓ يؤدي التكامل إلى زيادة المنافسة و تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

2. الأهداف الاجتماعية

✓ يؤدي التكامل إلى حرية انتقال الأفراد والعدالة بين مجموعة دول التكامل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم؛

✓ يتيح التكامل إمكانية إثراء الحياة الفكرية و الثقافية لأطراف التكامل.

3. الأهداف السياسية

✓ تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والقضاء على العنصرية فيما بينهم؛

✓ التقريب بين المواقف و وجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية؛

✓ يهدف التكامل إلى تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.[1]

المطلب الثالث: مستويات التكامل الاقتصادي وآثاره

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية، يفرق المحلل الاقتصادي بين خمس صور من التكامل والآثار التي تنجم عنه وسوف نتطرق إليها:

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص203-220 .

أولا: مستويات التكامل

1. منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area و يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم.[1]

2. **الاتحاد الجمركي** :Customs Union تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء "خارجي" أو "داخلي" يتجلى في أن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم.[2]

- تعريف آخر: يعني كذلك إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.[3]

3. **السوق المشتركة:** Common Market يضاف إلى مقومات الاتحاد الجمركي، إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين دول أعضاء السوق يتم توحيد أسواق كل المنتجات، و عناصر الإنتاج، وعليه فإن تحقيق السوق المشتركة لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق، على الترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية، ليس فقط السياسات الجمركية و المالية.[4]

4. **الاتحاد الاقتصادي:** Economic Union يذهب أبعد أكثر عن طريق تنسيق أو حتى توحيد السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء، هذا النوع الأكثر تقدما للتكامل الاقتصادي.[5]

---

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"النظرية والتطبيق"**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 08.

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية1989- 2007**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 62.

[3] زينب حسين عوض، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 299.

[4] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 242.

[5] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 152.

- **تعريف آخر:** و هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية.[1]

5. **الاندماج الاقتصادي: Economic Intégration** هذا الشكل يمثل أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول بحيث يصبح اقتصاد دولتين و كأنه اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا واحدة تطورها هذه الدول و يكون لقراراتها صفة الالتزام لجميع الأعضاء. و مثال ذلك ما حصل عند قيام الوحدة بين مصر و سوريا " الجمهورية المتحدة " في الختام بعد ذكر الأشكال الاقتصادية المختلفة، لابد من الإشارة إلى حقيقة تتمثل في السؤال التالي :

- هل يجب أن يمر كل تكتل اقتصادي بهذه الدرجات من التكامل ؟

الواقع أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين على هذه الحقيقة، فمنهم من يقول بضرورة مرور التكتل الاقتصادي بهذه المراحل و منهم من يعارض ذلك.[2]

6. **الاتحاد النقدي:** يعرف اصطلاح التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات، الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لأن صور التكامل الاقتصادي السابق ذكرها تخلق مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، مما يستوجب وجود عملة موحدة تسهل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل.[3]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

تعرف الآثار الخاصة بتحويل التجارة و خلق التجارة بالآثار الساكنة أو الثابتة للتكامل الاقتصادي و لكن هناك مجموعة أخرى من الآثار الحركية التي يخلقها التكامل الاقتصادي نذكر منها:

1. الآثار الديناميكية:

✓ أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تخفيف أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة الاتحاد الجمركي؛

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 270.

[2] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 32 - 33.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص 292.

✓ أن التكامل الاقتصادي يتيح فرص الدخول في أسواق كبيرة في إطار الاتحاد الجمركي و هو ما يشجع على زيادة الإنتاج و يساهم في تزايد غلة الحجم و التي تنتج عن انخفاض تكلفة المدخلات المستوردة؛

✓ قد يخلق التكامل التخصص في نوع معين من نفس المنتج وهو ما يعرف بتجارة الصناعة الواحدة حيث تصبح الدول مصدرة و مستوردة الأصناف مختلفة لنفس المنتج؛

✓ وقد يشجع أيضا التكامل الاقتصادي تدفق الاستثمارات بين الدول داخل الاتحاد الجمركي أو حتى من خارج الاتحاد حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدرا من المكاسب المحققة في إطار الاتحاد الجمركي وفي نفس الوقت حتى يتفادوا استبعادهم من حق الاستثمار في داخل الاتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها الاتحاد على كافة الدول غير الأعضاء؛

✓ أخيرا فان التكامل الاقتصادي في صورة الأسواق المشتركة قد يحقق مكاسب ديناميكية تتمثل في حرية عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق مما يحقق إعادة توزيع أفضل الموارد من المناطق التي تعاني فائض في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي تعاني عجز في تلك العناصر.[1]

2. **الآثار الثابتة:** يتناول هذا الفرع النتائج المترتبة عن زوال الحواجز التجارية داخل التكامل بشكل عام و يمكن تلخيصها في مايلي

✓ **الأثر على حركة السلع:** تتمثل الأثر على حركات السلع في أثر خلق التجارة و أثر تحويل التجارة.

و لقد كان جاكوب فاينرJacob Viner أول من تكلم عن خلق التجارة و تحويل التجارة، بوصفهما من النتائج التي تنشأ عن قيام الاتحاد الجمركي والذي بدوره أحد أشكال أو مستويات التكامل الاقتصادي.

- خلق التجارة: لقد عرّف فاينر أثر خلق تجارة على أنه لأثر الذي يتعلق بالتجارة الجديدة، و التي تنشأ بين الدول الأعضاء حيث يؤدي إلى تحويل المشتريات من سلعة معينة من المصادر المحلية الأكثر ثمنا إلى المصادر الأقل ثمنا، و بمعنى آخر انتقال من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة ذوي التكلفة المنخفضة، و بخلق التجارة ايجابيا متى تم تفكيك الرسوم الجمركية.

- تحويل التجارة: يتمثل أثر التحويل التجارة في انتقال الإنتاج من دولة غير عضوه تتميز بالكفاءة و التكلفة المرتفعة، فأثر تحويل تجارة إذ هو عبارة عن تجارة قديمة ثم تحويلها من بلد خارجيإلى بلد عضو في الاتحاد الجمركي، أي التغيير من مصدر الغرض الخارجي للتكاليف المنخفضة إلى المصدر الداخلي للتكاليف المرتفعة.

✓ **الأثر على جوانب الاستهلاك :** يبين بيلابلاسا أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المتكاملة يؤثر على الاستهلاك، حيث كانت أسعار السلع قبل حدوث عملية التكامل تريد على تكاليف الإنتاج السلعة

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 274 - 275.

بمقدار الرسوم الجمركية، و بالتالي فإن هذه الأخيرة تشكل قيدا على الواردات من السلع، أما بعد عملية التكامل، فإن إلغاء هذه الرسوم سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار، كما كانت عليه، مما يجعل من السهل للمستهلكين المحليين تعديل أو تغير نمط استهلاكهم للسلع.

وبتعبير آخر كلما زاد مقدار التجارة مع الدول الأعضاء بالمقارنة مع غيرها من الدول غير الأعضاء، كلما زاد الاحتمال بأن تكون آثار الاستهلاك موجبة.[1]

[1] محيريق عدنان، **واقع وآفاق التجارة العربية البينية**، (مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية- جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006-2007، ص 36-38.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الاتحاد المغرب العربي UMA

إن دول المغرب العربي لطالما كانت تحاول أن تبني اقتصاد بلدانها وفق قاعدة اقتصادية قوية ذات مجالات مختلفة إلا أن اقتصادياتها ضلت تتسم بالاختلاف فمنها من اهتمت بالزراعة و الأخرى بالطاقة ...الخ في هذا المبحث نتطرق إلى نشأة اتحاد المغرب العربي و أهم الانجازات و أهدافه.

المطلب الأول: اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر لمغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة، في فيفري 1947، هذا و إن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية، هذه الخطوة اللبنة التي اعتبرت آنذاك عن بعد و دقة النظرة المغاربية الإستراتيجية لواقع و مستقبل التحولات الإقليمية و العالمية اقتصاديا، تدّعمت عمليا لنوع من البناء المؤسساتي و التنظيم الهيكلي بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي 1964.

- وبيان جربه الوحدوي بين ليبيا و تونس 1947، و معاهدة مستغانم بين ليبيا و الجزائر و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا سنة 1983.

إلا أن هذه الجهود و إن كانت عملية على الأقل في جانبها التنظيمي و القانوني إلا أن واجهت بعض التحديات العملية الكبيرة استثمرت آثارها إلى يومنا، في الأساس في توتر العلاقات بين المغرب و الجزائر.

- إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر 10-06-1988 بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب اعتبر إعلانا رسميا عن ميلاد مرحة جديدة من العلاقات المغاربية عامة و المغربية الجزائرية خاصة و التي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن القادة المغاربة عن إقامة اتحاد مغاربي يهدف لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17-فيفري-1989 حيث تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد المغرب العربي.

✓ في 23جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت تبني إستراتجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي،و صار هدف الاتحاد لمغاربي تشكيل وحدة اقتصادية

بين البلدان الأعضاء، حيث أوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسيطرة ابتدءا من سنة 1992 وفقا للمراحل الأربعة التالية:[1]

- إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1992؛
- إقامة اتحاد جمركي سنة 1995؛
- إنشاء سوق مشتركة مغاربية سنة 2001؛
- الوصول إلىإرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي.

✓ في 10-03-1991 توقيع معاهدة بين بلدان المغرب العربي تتعلق بالأوجه التجارية و التعريفية كذلك من دورات الاتحاد المنعقدة يجدر ذكر كل من دورة ليبيا سنة 1991، و دورة نواكشط 1992، كان هذا في ما يخص الاتفاقات الجماعية أما في ما يخص الاتفاقات الثنائية فنجد الاتفاق الذي وقع بين المغرب و الجزائر في 14-03-1989 و هو اتفاقا تجاريا و تعريفيا بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، و دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06-02-1990، الناص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك و الرسوم المماثلة، كذلك الاتفاقية المبرمة بين تونس و المغرب و التي دخلت حيز التنفيذ في 16-03-1999، الناصّة على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة الممتدة إلى غاية 31-12-2007.[2]

المطلب الثاني: أهداف دول المغرب العربي من التكتل

يهدف الاتحاد إلى:

✓ تثمين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضهاالبعض؛
✓ تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها؛
✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف؛
✓ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بينهما.

[1] أقاسم قادة و آخرون، **دراسات اقتصادية – دورية تصدر عن مركزا لبحوث والدراسات الإنسانية -**، العدد الرابع، مركز البصيرة مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 90- 91.

[2] غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة قطاع الصناعة -**، (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية- جامعة قاصدي مرباح، غير منشورة)، ورقلة، 2008-2009، ص 28- 29.

و تهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:[1]

✓ **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار؛

✓ **في ميدان الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء؛

✓ **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء، و اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعدادبرامج عامة و نوعية في هذا الصدد؛

✓ **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلتنمية التعليم على كافة مستوياته، و إلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام، و صيانة الهوية القومية العربية، و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة، و إنشاء مؤسسات جماعية وثقافية مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[2]

المطلب الثالث: برامج الاتحاد المغاربي وانجازاته

أولا: لكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك برامج عمل يستلزم تبيانها، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني يكون كافيا لإنضاجها و نذكر ما يلي:

✓ تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة و النقل، المواصلات و الصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية؛

✓ إنشاء منطقة تبادل الحر المغاربية؛

✓ تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي؛

✓ توحيد المعايير و المقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية؛[3]

---

[1] نورين الحاج ، **دول المغرب العربي بين التكامل والتنافس – دراسة تحليلية -**، (مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية- جامعة ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت، 2012_2013، ص 35.

[2] نفس المرجع السابق، ص35.

[3] لخضر مدابي، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**، (مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006، ص 60.

✓ الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية (الطريق السيار شرق- غرب بالجزائر) و تدعيم الشحن الجوي، و الإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة؛

✓ وجود آليات عادلة و نزيهة لفض النزاعات، و الانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولي و اختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة و النزاهة؛

✓ دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة، و معرفة مواطن القوة و تعظيمها و الاستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة جديدة؛

✓ الاستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في الإدارة و متابعة المشروعات المشتركة؛

✓ تدعيم و تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، و إعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها و إلغاء أية عقبات تعترض القرارات كقاعدة الإجماع؛

✓ تبني مواقف و سياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على المنافسة الأسواق العالمية؛

✓ فصل السياسة عن الاقتصاد، و التعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة، بعيدا عن الإيديولوجية و المصالح الشعوبية الضيقة، و ترسيخ ثقافة ايجابية لإدارة الخلافات، و الأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي.[1]

ثانيا: انجازات الاتحاد

تمثلت انجازات الاتحاد المغاربي في عدد ضئيل، و التي جدت طريقها للتنفيذ مقارنة بعدد الاتفاقيات التي عقدها، أما البقية فقد بقيت دون توقيع الجميع، ولعل مبدأ تمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات يحمل الكثير من الشك و الريبة و عدم الثقة المتبادلة، في وقت تأخذ أغلب المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية، وهذا ما يترجم لنا الاختلالات البنيوية في الاتحاد و التي تعمل على إعاقة تقدمه وسنعرض بعض هذه الاتفاقيات المنجزة في الجدول أدناه (داخل الاتحاد و أخرى خارج الاتحاد) و هي كالآتي:

[1] لخضر مداني، **المرجع السابق**، ص 60.

الجدول رقم (1-1): الانجازات داخل الاتحاد

اتفاقيات	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ
اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي	11 \1991\03	2002\04\23
اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين و البضائع و بالعبور بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1990\07\23
اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14
اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي	1990\07\23	1993\07\14

المصدر:الأمانة العامة الاتحاد المغرب العربي على الموقع الالكتروني.

❖ **الاتفاقيات التي عقدت مع منظمات أخرى:**من بين أهم الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها سنذكر البعض منها

- ✓ اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي و المنظمة العالمية للتجارة في 25\10\2000؛
- ✓ مذكرة تفاهم مع الآلية العالمية حول دعم و تنفيذ البرنامج الإقليمي لمقاومة التصحر بدول الاتحاد تم ذلك في 17\09\2001؛
- ✓ اتفاقية مساعدة فنية مع البنك الإسلامي للتنمية في 12\02\2002؛
- ✓ مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للأغذية و الزراعةتمتفي 08\12\2003؛
- ✓ رسالة اتفاق مع البنك الإفريقي للتنمية تمويل الدراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية في 24\05\2007؛
- ✓ اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي و المنظمة العربية للتربية و الثقافية و العلوم "الألسكو"كان ذلك في 25\06\2007.[1]

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التكامل المغاربي

يمكن حصر أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي في مجموعة معوقات رئيسية تحول دون بروز قطب استراتيجي إقليمي مغاربي، و من أهمها:

[1] -http://www.maghrebarabe.org/ar/conventions.cfm?type تاريخ الاطلاع 2016/01/02

1.**المعوقات الاقتصادية:**تشتكي الدول الخمس من نقائص و تخلف اقتصادي في كثير من المجالات فهي رهينة توريد التكنولوجيا و المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، وتبقى مداخيل بلدان المغرب العربي مرتبطة خاصة بالتصدير للمواد الأولية (النفط، الغاز،...الخ) والمنتجات الفلاحية والخدمات والسياحة.

- إن بعض بلدان المغرب العربي يسيطر على هيكلتها الاقتصادية للقطاع العمومي الذي يمول و يأخذ إعانات غالبا من قبل الخزينة العامة، أما المصاريف فهي في أغلب الأحيان ملك الدولة؛

- يبقى عجز الميزانية مرتفعا من بلد إلى آخر، و من جهة أخرى يفتقر غالبا إلى شفافية الإطار القانوني و فرضيات إعداد قانون المالية؛

- تدون المداخيل الناتجة عن التصدير خاصة بالعملتين (الدولار الأمريكي و الأورو) أما التوريد فهو يدون خاصة بالأورو، ما ينجز عنه خسائر هامة في الموارد؛

- يبقى مستوى الاستثمار دون المرجو رغم أهمية لخلق مواطن الشغل و التقليص من مستوى نسبة البطالة؛

- رغم أن بعض البلدان تحكمت في نسبة التضخم الذي يبقى عاليا و يبلغ في بعض الأحيان مستوى نسبة النمو؛

- التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا؛

- حركة الأموال ضعيفة و تخضع إلى إجراءات صرف صارمة.[1]

2.**المعوقات التشريعية:**من الأسباب التي ساهمت في عدم تفعيل و تطبيق الاتفاقيات العديدة المبرمة مبدأ الإجماع، و شرط موافقة الجميع للتمكن من التنفيذ، و هذه آلية تشريعية ساهمت بشكل كبير في تعطيل انجاز الخطوات، إذ أن جميع الدول المغاربية لم تصادق على جميع الاتفاقيات و بذلك ظلت حبرا على ورق على امتداد السنوات. بالإضافة إلى الحالة العشوائية التي تصيب التشريعات المنظمة للمجال و التبادلات الاقتصادية واختلافها من دولة لأخرى، كالضرائب و الرسوم الجمركية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية.

إن من أهم شروط التعاون في المجال الاقتصادي هو تحقيق درجة كافية من المرونة والاستقرار التشريعي و هذا ما يؤدي إلى تشجيع قيام التكامل.

وفي هذا الإطار فان المدخل الواقعي لتكريس التكامل بين المغرب العربي يمكن أن تأتي من خلال هذا المستوى الذي يسمح بتجسيد و بناء مؤسسات، فإذا ما توسعت المؤسسة المغاربية لتعمل في كل المنطقة المغاربية وفق أطر منظمة و محددة ستكثف المبادلات و العلاقات الاقتصادية و يتحقق الاندماج.

[1] عبد الكريم هشام، **تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي _ قراءة اقتصادية_**، ملف اتحاد المغرب العربي، 2011/04/29، ص 06-07

3.**المعوقات السياسية:** إن التكامل لمغاربي كان ولازال رهين التقلبات السياسية وعدم وضوح الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول بالإضافة إلى الهاجس الأمني القطري واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وطبيعتها ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل لاسيما وأنه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو الجزائر بحكم أهميتها الاقتصادية و ثقلها.[1]

المبحث الثالث: تحديات اقتصاد الاتحاد المغاربي

لقد أصبح الاتحاد تحديا حقيقيا للدول المغاربية، لضمان سيادتها الاقتصادية وهو ما تجسد في تجربة الاتحاد لمغاربيUMA كفرصة لتقوية و تعزيز مكانة الدول المغاربية، لتثبيت و تأكيد سيادتها الاقتصادية.

المطلب الأول: التطورات الاقتصادية في دول الاتحاد المغاربي (الجزائر،تونس،المغرب،ليبيا،موريتانيا)

في هذا المطلب سوف نعطي نبذة عن اقتصاد دول اتحاد المغرب العربي عن الجهود المبذولة للنهوض بإقتصادياتها.

1. **الاقتصاد الجزائري:** لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي و محاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسات الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، و كان الهدف من ذلك هو وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات، و لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نلخصها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1962 -1969): بادرت الدولة إلى تبني المخطط الثلاثي الأول (1967- 1969) الذي باشرت الدولة تنفيذه والعمل على توفير الوسائل الضرورية لذلك فعمدت السلطة قبل ذلك أي سنة 1966 إلى تأميم القطاع المصرفي الذي سمح للجزائر آنذاك بوضع أسلوب تمويل مستقبل يمكنها من انجاز مشاريعها المبرمجة في إطار حركة التطور الطموح التي رسمتها الدولة.

وحماية الاقتصاد الوطني بفرض الرقابة على الصرف و الاحتكار التجارة الخارجية و تبني إستراتيجية التنموية تتمثل في إقامة شركات وطنية (عمومية) مملوكة للدولة تكون بديلة لندرة رأس المال الخارجي.

[1] محيريق عدنان، **المرجع السابق**،ص07.

المرحلة الثانية (مرحلة السبعينات): شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) فكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، و كان من بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وهذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحروقات (البترول – الغاز)،[1]

حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973) تخصيص أكثر من 15 مليار دجو أكثر من 60 مليار دجفي الفترة ما بين (1974- 1977) كنفقات استثمارية لتثمين و تقويم المحروقات.

المرحلة الثالثة (الثمانينات): ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، و لا سيما العلاقة بين الإنتاج و الهياكل القاعدية و كذا المحيط و تطوير الشغل، و التركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات.

قامت الدولة في 1982 بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية (هيكلة عضوية) حيث تقرر تقسيم المؤسسات الكبرى إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر حجما وأكثر تخصصا و أسهل إدارة.

المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينات): إن الأزمة البترولية لسنة 1986 أكدت مواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، و بدأت مساوئ هذا النظام تظهر للعيان خاصة مع الانخفاض الشديد لمداخيل الصادرات من المحروقات فقامت السلطة آنذاك باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث زادت عدة إختلالات اقتصادية كلية، إذ بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة أرقاما لم يسبق لها مثيل فوصل إلى نسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988.[2]

2. **الاقتصاد المغربي:** بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 اعتمد إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسين و هما الصناعة والزراعة، و تم دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من الصادرات الفوسفات والمحاصيل الزراعية، وأصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخيل المغربية، وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتداء من سنة 1973-1988 تغيير الخطة الاقتصادية و اعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق إيرادات الفوسفات المتزايدة، و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب باعتبار أن هذا الأخير يمثل ما يقارب20% من الإنتاج العالمي و حوالي ثلث 1/3 الصادرات الدولية من

[1] هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص 02-03.

[2] هني أحمد، **مرجع سابق**، ص 29.

الفوسفات، حيث انتقل سعر الفوسفات من 12دولار إلى 42دولار للطن الواحد و هذا خلال سنة 1974 لينتقل إلى 62 دولار سنة 1975 إلى 68 دولار سنة 1976،[1]

فعملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973-1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة حيث انتقل حجم الاستثمارات من 1,2 مليار درهم إلى 10,2 مليار درهم في الفترة مابين (1973-1977)لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات إلى 30دولار للطن سنة 1978-1979 ليستقر في حدود 40دولار في منتصف الثمانينات و بالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى خلال نهاية السبعينات فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز و الذي وصل إلى حوالي 38 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1978 ثم ارتفع الدين الخارجي إلى أكثر من 68 % من الناتج الإجمالي نهاية 1982، و هكذا اضطرت السلطة المغربية طلب إعادة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب اتفاقيات للتمويل امتدت إلى غاية 1985، و أرفقتا بإجراءات التصحيح الهيكلي الذي كان في شكل برنامج مس جانبين الجانب العام و الآخر القطاعي فأما برنامج التقويم العام هدفه هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات و التقليل من الإنفاق العام، و زيادة الإيرادات و تحرير المبادلات و تخفيض سعر الصرف و التقليل من السيولة في الاقتصاد، أما البرنامج القطاعي فيتعلق بعدة قطاعات اقتصادية تشمل القطاع الفلاحي و المبادلات الخارجية و المؤسسات العمومية، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية (وزارة المالية)، كما أنه بإمكان المستثمرين الأجانب شراء الأوراق المالية المغربية المدرجة في السوق المالية المغربية، و تعتبر هذه الإجراءات من بين الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.[2]

3. **الاقتصاد التونسي:** لقد عان الاقتصاد التونسي خلال السبعينات و بداية الثمانينات مشاكل وإختلالات نتيجة الانخفاض في الصادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية في السنوات (1970-1980)، حيث انتقلت نسبة الديون الخارجية الطويلة لأجل بالنسبة للصادرات 86 %. وفي هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم

[1] رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي**، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001، ص 436-437.

[2] رعد الصرن، **مرجع السابق**، ص 437.

والمساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها، و بالتالي وقعت اتفاقية لمدة 18 شهر مع صندوق و هذا سنة 1986 مقابل القيام بجملة الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع و دعم الصادرات السلع الزراعية،[1]

و العمل على رفع عائدات السياحة و تخفيض الإنفاق العام و تحرير التجارة الخارجية، فاعتمدت من أجل ذلك إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية و نتيجة هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد التونسي نوع من الانتعاش حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا ب % 5,5 سنة 1987 و للإشارة فان التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التونسية حدثت منذّ سنة 1987 عند بداية تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، و إحداث قطيعة مع الممارسات التجارية الحمائية التي كان معمولا بها سابقا و المتمثلة في الحصص و التراخيص المسبقة و الحقوق الجمركية الهادفة إلى حماية الصناعات المحلية و تعظيم موارد الدولة، و بادرت السلطات التونسية بإجراءات التحرير بإزالة كل القيود الكمية و أشكال التراخيص المسبقة على استيراد المواد الأولية و المنتوجات نصف المصنعة GATT سنة 1992 و انتهجت أيضا سياسة تحفيزية تستهدف و هذا بسبب انضمامها إلى اتفاقية إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي بهدف تحسين قدرته التنافسية و تمكينه من الاستفادة من الإمكانيات الناتجة عن انفتاح السوق العالمية إن الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للانتقال بالاقتصاد التونسي من الركود إلى الإنعاش و بالتالي لجأت إلى عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي 1988 لمدة 3 سنوات و كان من بين أهداف البرنامج الجديد : التعجيل بعملية تحرير التجارة و فتح الحدود و تخفيض العملة و إعطاء الأولوية للصادرات و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و إلغاء الرقابة على الأسعار الداخلية،أما بخصوص نظام الصرف التونسي لجأت تنس إلى تعويم سعر صرفها و قامت السلطات بإلغاء الرقابة على الصرف وجعل الدينار التونسي قابلا للتمويل وهذا من أجل جلب المستثمرين و قد نص قانون التجارة الخارجية (94-41) المؤرخ ب 1994/03/07 ليحدد نظام استيراد و تصدير السلع، و تكون حرية المبادلات القاعدة العامة لهذا القانون باستثناء بعض القيود المتعلقة بقضايا الأمن و الصحة و الوقاية و الأخلاق وحماية الثروة الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي.[2]

4. **اقتصاد ليبيا:** تقدر مساحتها 1,775.500 كيلو متر مربع أي بنسبة 29,3 % من إجمالي مساحة الاتحاد المغاربي، وبلغ عدد سكانها في سنة 2010 حوالي 7,774 و يصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 73,95 مليون دولار في نفس السنة. كما تعتمد ليبيا

[1] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 90-91.

[2] فتح الله ولعلو، **المرجع السابق**، ص 91-92.

أساسا على النفط ومشتقاته كقاعدة رئيسية حيث أن صادراتها تتكون أساسا من النفط و الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، ويقدر الاحتياطي الخام للنفط الليبي بحوالي 40 مليون برميل. أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فيقدر ب 800 بليون متر مكعب، هذا إلى جانب توفر وحدات لصناعة كبيرة مثل : مجمع الحديد و الصلب، و وحدات تكرير النفط و مشتقاته و وحدات لصناعة الاسمنت وغيرها، ولذلك فان الجماهيرية الليبية تحتل مكانة هامة في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) و لقد سعت ليبيا منذ قيام الثورة في 1969/09/01 للعمل على سيطرة القطاع العام على إدارة المؤسسات الاقتصادية، أما القطاع الخاص فيوجد في مؤسسات الأعمال الصغيرة، و المتوسطة و يشكل النفط حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي، إذ يمثل لوحده ثلث الناتج المحلي الإجمالي و مجمل الصادرات.

ولقد أدى الحظر الاقتصادي الذي فرض منذ عام 1992، و الذي ترافق مع تراجع أسعار النفط عالميا إلى التأثير سلبيا عل النمو الاقتصادي، و يشهد الاقتصاد تناميا لمعدلات التضخم و تراجعا في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

وعلى الرغم من ذلك الحظر الاقتصادي فإن الشركات النفطية الأوروبية و الكندية وسعت نشاطاتها النفطية في ليبيا.و فيما يخص ميزان مدفوعاتها فقد شهد نموا ايجابيا ملحوظا خلال السنوات خاصة في 1995 حيث حقق فائضا قدره 1,989.1 مليون دولار و استمر الفائض إلى أن يصل في سنة 2008 إلى حوالي 15,846.0 مليون دولار، و وصل سنة 2010 إلى 2,610.3 مليون دولار وذلك راجع للأزمة المالية العالمية، وقد يكون التطور الايجابي عائدا إلى ارتفاع الإيرادات النفطية و كذلك ارتفاع قيمة الدولار خلال السنوات الأخيرة.[1]

5. **اقتصاد موريتانيا:** تبلغ مساحتها 1,030,700 مليون كيلو متر مربع، أي بنسبة 17% من إجمالي مساحة المغرب العربي، و بلغ عدد سكانها سنة 2010 إلى حوالي 3,170 مليون نسمة، و وصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية حوالي 2,819 مليون دولار. و يعتمد اقتصادها عل الثروة السمكية و المعادن و أهم صادراتها الأسماك، الحديد و المعادن المختلفة، و تعد موريتانيا بلد منخفض الدخل و تعتمد كذلك على المساعدات الخارجية على الرغم من أنها تمتلك ساحلا على المحيط الأطلسي يحتوي على الأسماك بجميع أصنافها و أنواعها. و تحتوي موريتانيا

[1] عادل زغدى، **دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة1995-2010**، (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2012-2013، ص 45-47.

على موارد اقتصادية ففي المجال الرعوي قدرت ثروة البلاد من الماشية عام 2000 بحوالي 16 مليون رأس والثروة السمكية الموريتانية بأنها هامة وفقا لمقاييس العالمية حيث أن قطاع الصيد يساهم بنحو 52 % من مداخيل الصادرات، و 25 %من إيرادات الميزانية، ويعاني اقتصادها من عدة صعوبات أبرزها ضخامة خدمات الدين الخارجي، و عجز ميزان مدفوعاتها، وارتفاع معدلات النمو السكاني و البطالة، و نقص الأيدي الماهرة و تخلف البنى التحتية.[1]

المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية

سنحاول إيجاز المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية في عدة نقاط نذكر منها مايلي:

المشاكل السياسية: و يتعلق الأمر بالخلافات السياسية التي شكلت حاجزا و عائقا كبيرين أمام الاتحاد ألمغاربي (من بين الخلافات القائمة حاليا مشكل الصحراء الغربية)، بالإضافة إلى العراقيل المتمثلة في إغلاق الحدود البرية و فرض التأشيرات داخل المغرب العربي، و عراقيل ذات طابع تجاري و المتمثلة في المبالغة في فرض تراخيص الاستيراد من طرف الإدارات الوطنية (الجمارك) و هذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغاربية الأخرى؛[2]

المشاكل الاقتصادية: و تتمثل في النقاط الآتية

- قصور الاستراتجيات الاقتصادية الوطنية إن تراجع الوضعية الاقتصادية – الاجتماعية الوطنية شكلت إحدى العراقيل الأساسية أمام الاندماج المغاربي، باعتبار أنه لا يمكن تصور بلوغ دولة ما أهداف إقليمية في حين أن أهدافها التنموية الوطنية لم تصل إلى تحقيقها؛

- ثقل المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول؛

- ضعف المبادلات التجارية المغاربية البينية، حيث لم يتجاوز 06 بالمائة من حجم التجارة المغاربية.[3]

المطلب الثالث: الفرص المتاحة أمام الاندماج المغاربي

للتغلب على المعوقات و المشاكل التي تعترض الوحدة المغاربية يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

---

[1] عادل زغدى، **المرجع السابق**، ص48- **50**.

[2] بارق أحمد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد و تنمية- جامعةابن خلدون،غير منشورة)، تيارت، 2010-2011، ص109.

[3] بارق أحمد،**المرجع السابق**، ص 109.

- ✓ بلورة إستراتيجية تكامل و اندماج اقتصادي، و ذلك من خلال تطوير و توسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية، عبر المشاريع المشتركة المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية و الموارد المتوفرة والكامنة، لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية؛
- ✓ توحيد التشريعات و القوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظم الملكية و طرق استغلالها و كيفية انتقالها في مجال الاتحادي بتوحيد أسعار الضرائب على السلع و تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي و حرية التحويل بينهما؛
- ✓ تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية و بالتالي القضاء على البطالة تدريجيا؛
- ✓ تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية و تحويلها إلى مشروعات إقليمية و تجسيدها على أرض الواقع؛
- ✓ خلق سوق موحدة لهذه النشاطات يخلو من كل الحواجز و الجمارك و القيود؛[1]
- ✓ مشاريع مشتركة للبحث و الاستكشاف و توزيع البترول بين الجزائر و ليبيا، بحيث تقدم الجزائر الخبرة البشرية و المعدات في هذا المجال، وتقدم ليبيا التمويل؛
- ✓ إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول الأعضاء في الاتحاد، على أن يكون المغرب و موريتانيا هما الرائدان في هذا المجال، وخاصة إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك و التسويق لبلدان الاتحاد و الخارج؛
- ✓ إقامة شركات مختلطة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر و تونس؛
- ✓ تنسيق الجهود بين تونس و المغرب فيما يخص الصناعات النسيجية ،قصد الوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، و التحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها و إيجاد المستثمرين في هذا المجال؛
- ✓ تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي و التخصص فيه فيما يخص الاستخراج و النقل و التوزيع؛
- ✓ بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة في المجال نقل التكنولوجيا، و تثمين نتائج مشاريع البحث العلمي؛

[1] لعجال أعجال محمد لمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة الفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 33-34.

✓ تدعيم البني التحتية التي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية، والتي تعتبر مجال أوسع للتعاون المغاربي؛

✓ إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي، وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس، موريتانيا عن طريق المغرب.[1]

[1] لعجال أعجال محمد لمين ، **المرجع السابق**، ص 35 .

خلاصة الفصل

إن التكامل الاقتصادي الدولي يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو و التقدم للأقطار المساهمة، و تتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية و رفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال و التبادل بين الأطراف المتكاملة و في موقعها المتميز في القدرة التفاوضية و رفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.

فالضرورة في منطقة المغرب العربي أن يتم التكامل بناءا على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف و تفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل و خلق ثقافة ايجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي تواكب الإدارة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية قد تم تحقيقها من خلال معاهدة اتحاد المغرب العربي.

و في الأخير:

- ✓ يجب تفعيل العمل المغاربي المشترك والسعي إلى استكمال بناء مؤسسات الاتحاد؛
- ✓ العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر و الحرص على استكمال المشاريع المغاربية الكبرى؛
- ✓ فتح قنوات الاتصال و التبادل بين الأطراف لرفع القدرة التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.

الفصل الثاني

التجارة البينية بين دول المغرب العربي وعلاقتها مع الشراكة الأورو متوسطية

مقدمة الفصل

إن تسارع تشكل النظام العالمي الجديد، وتقارب المسافات بفعل التطور التكنولوجي و المعرفي ورقي وسائل الاتصال، الذي غدى معه العالم بلدة صغيرة ولم يعد للإنتاج جنسية بفعل سياسات تحرير الاقتصاديات ومنها التجارة الدولية، حيث تسعى الدول لتحرير التجارة العالمية و إلغاء القيود الجمركية منها، ومع سير الكثير من بلدان العالم، ومنها بلدان المغرب العربي في ركب الانفتاح و الاندماج مع الاقتصاد العالمي ازداد الاهتمام بين الاقتصاديين و محللي السياسة التجارية في دراسة أنماط التجارة بين الدول، حيث أن معظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كانت في إطار التجارة البينية وفي الوقت الراهن تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع، إن ما يقارب من ربع تجارة العالم هي تجارة بينية.

لعل من البديهي أن التجارة البنية بين هذه الدول، سوف تساعد على تحقيق المساواة في أسعار المنتجات المختلفة، وبالتالي يستطيع المستهلكون الحصول على نفس المنتج بأسعار موحدة أينما كان المنتج في دولة ما رخيصا نسبيا، فإن من شأن قيام التجارة، نتيجة لازدياد الطلب عليها من دولة أخرى ذات أسعار أعلى.

- ومن خلال ما سبق أصبحت الحاجة ماسة لدراسة التجارة البينية، والتي سنتطرق لها في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التجارة البينية لدول المغرب العربي.

المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: معوقات التبادل التجاري وسبل معالجتها.

المبحث الأول: التجارة البينة لدول المغرب العربي

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة تجارية و اقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، و قد تكون هذه العلاقة بسيطة منها ما هو في طور النمو، ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدما، و من المعلوم أنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها وتنوع إنتاجها أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، و بالأخص دول الجوار أو تلك الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية ودينية وجغرافية وإقليمية.

المطلب الأول: ماهية التجارة البينية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التجارة البينية لدول المغرب العربي:

- **التجارة البينية:**هي حركة الصادرات و الاستيراد بين دولتين أو أكثر و قد تتعدى ذلك مجموعة من الدول كأن تكون كتلة اقتصادية مثل:مجموعة دول الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي) و قد تكون دولتين متجاورتين بحيث يسقط بينهما الرسوم الجمركية وغيرها ولتوضيح هذا المصطلح نأخذ نموذجا في دراستنا وتتمثل بالتجارة العربية البينية.[1]

- **التجارة العربية البينية:** تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف السياسية التي سعت إلى تحقيقها برامج و خطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية البينية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمه إبرام الاتفاقية الثنائية والجماعية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت(*العبور) قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، و لم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة منها:

- ✓ عدم توفر الرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة؛

[1] كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2015 /1436، ص 155.

✓ تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية؛

✓ اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات الجمركية لسد الاحتياجات المالية و التنموية كأهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول.[1]

من واقع بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) تقدر حجم التجارة العربية البينية بنحو 105.1 مليار دولار عام 2012 و ذلك بزيادة عن تقديرات التجارة العربية البينية الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد و البالغ حجمها نحو 93.9 مليار دولار لعام 2011 و عن تقديرات عام 2010 البالغ حجمها 78.5 مليار دولار.

كما تشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي الخمس (ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب و موريتانيا) تقدر بنحو 5.7 مليارات دولار لعام 2012 بنسبة 0.5%فقط من الإجمالي العربي البالغ 105.1 مليارات دولار و ذلك رغم تنوع اقتصاديات تلك الدول و هيكل إنتاجها و تجارتها، و قد حلت تونس في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية بنسبة 73% بصادرات قيمتها 2.1 مليار دولار لدول المغرب العربي وواردات قيمتها 2.1 مليار دولار.[2]

المطلب الثاني : المبررات الأساسية لنمو التجارة البينية المغاربية

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية العربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود و بنيتها غير مستقرة، و رغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلا أمام نمو هذه التجارة بين الدول إلا أن هناك الكثير من المبررات الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية، وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم المبررات لنمو التجارة البينية العربية:

✓ سياسات الحماية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية و توسيع التجارة العربية البينة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك؛

✓ إن النمو المتوقع في التجارة البينة المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

---

[1] كاظم عبادي الجاسم، **المرجع السابق**، ص 156.

3 التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء و التطوير ملف خاص، **نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات**، العدد الفصلي 2، الكويت، 2013، ص18 .www.atfp.org.are/English/Studies/foreign-trade-2012/pdf

✓ إن هناك الكثير من السلع الصناعية المستوردة يتم استيرادها في الأسواق العربية تقدر بمليارات الدولارات سنويا يوجد بديل عربي لها بنفس درجة الجودة تقريبا؛

✓ إن تزايد معدلات التجارة العربية البينية سوف يحفز عناصر الكفاءة في اقتصاديات الدول العربية ويوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة و تحويلها إلى مزايا تنافسية؛

✓ إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية، بفعل سياسات تحرير و تدابير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية و تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات العربية؛

✓ الحاجة الماسة في كل الاقتصاديات لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية و وجود نسبة كبيرة عاطلة منها بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصاديات الغربية؛

✓ تزايد الاتجاه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية و التركيب السلعي للصادرات في الاقتصاديات العربية مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلة الحادثة في الاقتصادات العربية سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال البترولية و رغبتها في تنويع الاقتصاد القومي؛

✓ حدوث تقارب في الأنظمة و السياسات الاقتصادية في الاقتصادات العربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي التصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصادات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية و بذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي تقف أمام انطلاق و نمو التجارة العربية البينية؛[1]

✓ انضمام الكثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث انضمت 10 دول إلى تلك المنظمة فعلا هي الأردن و البحرين وجيبوتي ومصر والكويت وقطر و الإمارات وتونس و المغرب وموريتانيا وتوجد أربع دول في مرحلة التفاوض هي سلطنة عمان و الجزائر و السودان و السعودية في طريقها للانتقال إلى العضوية الكاملة للمنظمة، وستتلوها حتما باقي الدول العربية و هو اتجاه و إقرار من الدول العربية نحو قناعتها بتحرير التجارة الأمر الذي يسهل عملية تنمية التجارة العربية البينية و خاصة مع استكمال بناء وقيام منطقة التجارة العربية الشاملة في 2007؛

1- عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 4 2003، ص 110.

✓ هنالك مبرر سياسي يجعل تنمية التجارة البينية العربية أكثر إحلال لأن الإدارة السياسية اعتبرت في القمة العربية 1996، أن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن تتم على أساس أن تحرير التجارة العربية البينية هو المدخل للتعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات العربية في مجموعها والاتفاق على إعلان منطقة التجارة العربية الشاملة في 1998/1/1 و التي وافقت عليها 18 دولة و هو ما تم بالفعل في هذا التاريخ بالتطبيق في 14 دولة.

ولعل تطور الاقتصادات العربية في مجالات الإنتاج و التصنيع و إدراكها للمتغيرات العالمية يمكن أن يساعد على تحول هذا المبرر السياسي إلى اقتصادي لتنمية التجارة العربية البينية من منظور اقتصادي عربي و اتخاذ خطوات أكثر لجابية في هذا الاتجاه لتعظيم المصلحة الاقتصادية العربية في مجموعها؛

✓ إن زيادة التجارة العربية البينية أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة، نظرا لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية و من ناحية أخرى فإن تزايد التجارة العربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات العربية وهو في حد ذاته يجعل تلك الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية؛

✓ إن تقارب النمط الاستهلاكي العربي من ناحية الأذواق و اللغة و القرب الجغرافي يعطي الصناعات العربية خبرة نسبية و تنافسية يمكن أن تجعل المنتجات العربية أقل تنافسية فيما بينها و أكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الاقتصادات الأخرى؛[1]

✓ **تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية:** لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية للخارج، إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار ، 1.3 تريليون دولار، وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبير جدا، وإذا تم استخدامه بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة.[2]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 111 – 112.

[2] دراسة حول التجارة العربية البينية المعوقات و مقومات النجاح

www.tpegypt.gov.egArStudiesd_eltegaraelarabea.pdf .تاريخ الاطلاع 2016/02/15

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نمو التجارة البينية

✓ مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة و طويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الإنتاج تكون أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية، و هنا يجب التركيز بشكل متوازن على الجانبي العرض و الطلب في آن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المسندة على الميزة النسبية (جانب العرض) و في نفس الوقت يجب أن تراعي أذواق و أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية؛

✓ إلى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لا بد من السعي لتعزيزها و استقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية و يتطلب ذلك إعداد البنية الاقتصادية و التشريعية المواتية في الدول العربية؛[1]

✓ إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانية و طاقات تساعد على تحقيق ذلك؛

✓ العمل على تصيد دور الغرف التجارية و الصناعية في التعريف بالمنتجات و الأسواق العربية و ذلك بتنظيم بعثات تجربه مشتركة لرجال الأعمال و الشركات إلى الأقطار العربية و إقامة معارض متخصصة دائمة و دورية.[2]

وأيضا هناك عوامل تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني:

✓ **تطوير آليات التمويل:** وذلك من خلال تنشيط دور مؤسسات التمويل العربية القطرية و المشتركة كصندوق النقد العربي و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة وتخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي حيث بلغت حوالي

[1] عامر باكير - طالب عوض، **تطور التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 22/20 سبتمبر 2004، ص 73.

[2] حيدر مراد، **المشاكل و المعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 22/20 سبتمبر 2004، ص642.

156 مليار دولار في عام 2008 وأعباء خدمة الدين التي وصلت إلى 17 مليار دولار. إذ يمكن للدول العربية بمساعدة هذا المؤسسات المالية أن تتخلص من مديونيتها و تتجه نحو تنمية اقتصاداتها؛

✓ **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:**فبدلا من تصدير هذه الموارد بصورتها الأولية و بأسعارها متدنية جدا للدول المتقدمة، فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه الموارد وتصديرها بينيا بدل استيرادها مصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة؛

✓ **إحداث تكامل صناعي و زراعي:** حيث يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان و يتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية و كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتطلب صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية مع ضرورة التنويع في الإنتاج الزراعي و ترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الائتمانية و إلغاء التسعير الإجباري؛

✓ **تحرير التجارة الثنائية:** مع أنها تعد معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية إلا أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة بها و قد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني؛

✓ **إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة:** و هي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العوائق التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن سرعة انجاز المعاملات و بالتالي ارتفاع حجم المبادلات التجارية؛

✓ **وضع معايير عربية موحدة:**و مطابقة لمواصفات الجودة للسلع و المنتجات (الزراعية و المصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل و الالتزام بهذه المعايير الدولية، إذ يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية؛

✓ **إقامة أسواق حرة:**بين البلدان العربية بالتنسيق مع الجامعة العربية التي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني.[1]

[1] العالية الشرع، **أثر اتفاقية التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية**، (مذكرة ماجيستير تخصص تجارة دولية- جامعة غرداية، غير منشورة) 2010 /2011، ص 166 – 168.

المبحث الثاني:هيكل التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتحرير تجارة منتوجاتها الصناعية مع الدول المغاربية من خلال اتفاقية الشراكة الثنائية لإقامة منطقة للتجارة الحرة الأورو-مغاربية، و ذلك من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية، و تسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية، و بالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة.

المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو جزائرية)

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر، و هذا ما يترجمه حجم المبادلات التجارية من و إلى الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

أولا:تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

- ✓ **جدول رقم(2-1): تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000 – 2010)**

الوحدة: 10^6دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
الواردات	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
الميزان التجاري	8536	6441	5368	6549	7299	14338	17021	12406	20261	2414	7305
نسبة التغطية	162.4	109.11	79.74	82.34	72.29	127.39	145.12	85.99	96.55	11.62	35.288

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام للجمارك (CNIS)

عند تحليلنا لهذه الإحصائيات نجد أن قيمة الصادرات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في تزايد (مع انخفاض في سنتي 2001 و 2002 وهذا راجع للانخفاض الكلي للصادرات)، وتتمثل هذه الصادرات أساسا في المواد الطاقوية، إلا أنه نلاحظ أن حصته بالنسبة للمجموع زبائن الجزائر في انخفاض من 63%

سنة 2000 إلى 49 %2010 و هذا على حساب مناطق اقتصادية أخرى كدول آسيا و دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلىOCDE خارج الاتحاد الأوروبي ، كما أن قيمة الواردات في تزايد مستمر و على هذا الأساس فإن قيمة الواردات من السوق الأوروبي ارتفع من 5256 مليون دولار سنة 2000 ليصل إلى 20704 مليون دولار سنة 2010، و نفس الملاحظة بالنسبة للصادرات، فإنه مع هذا التزايد في القيمة إلا أن انخفضت من 57 % في سنة 2000 إلى 51 % في سنة 2010.

حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات حيث أن 70 % من الصادرات الجزائية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60 % من وارداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 %من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز و المنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.[1]

أما السلع المستوردة الآتية من المجموعة فهي على عكس الصادرات الجزائرية تتكون بالدرجة الأولى من المواد الغذائية النباتية، المواد الفلاحية، المواد الكيماوية و البلاستيك، و الآليات الميكانيكية. [2]

ثانيا:إقامة منطقة التبادل التجاري الحر

تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الجمركي على إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية بين الطرفين خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وفق القواعد المطبقة في المنطقة العالمية للتجارة و يعنى إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو جزائري، و إلغاء جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين عند استكمال الفترة الانتقالية المحددة أي في آفاق 2017.

ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية و إجراءات تنقل السلع الصناعية و الزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية.

---

[1] فيصل بملولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث**،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب - الجزائر-، عدد 2012/11 ، ص 114.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الدولية**، (مذكرة ماجيستير تخصص إدارة العمليات التجارية- جامعة الجزائر 3، غير منشورة)، 2012/2011، ص 195.

المنتجات الصناعية

في الجدول التالي سنتطرق إلى قوائم السلع و المنتوجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي:

جدول رقم (2-2): قوائم السلع و المنتوجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر).

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5-15 %) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	% 23
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية و دخولها حيز التنفيذ و تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20 % سنويا	المنتوجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية التي تمثل 26 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	% 26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية و تمتد إلى 10 سنوات ، أي بنسبة 10 % سنويا	المنتوجات تامة الصنع أو النهائية و تمثل 50 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ، تمثل 2.3 مليار دولار .	% 50

المصدر: سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة بسكرة –الجزائر- ، 2011 ، ص 162.

المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة

هي معنية بإحدى التنازلات التالية وفق اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي: [1]

- ✓ الإعفاء التام للحقوق الجمركية؛
- ✓ التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية؛
- ✓ الإعفاء للحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية؛

[1] موقع وزارة التجارة الجزائرية www.mincomerce.gov.dzguide.، تاريخ الاطلاع 2016/02/17.

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

المطلب الثاني :هيكل التجارة الخارجية لتونس مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو تونسية)

إن اتفاقية الشراكة سوف تنقل الصناعات المحلية التونسية من وضعية صناعة محمية إلى وضعية صناعة منفتحة على المنافسة الأوروبية.

بموجب هذا الاتفاق تفكيك المعالم الديوانية الموظفة على المنتوجات الصناعية الأوروبية بصفة تدريجية مراعاة لخصوصيات الاقتصاد التونسي ودرجة تطوّر النسيج الصناعي.

هذا ويشتمل اتفاق الشراكة قائمة سلبية تمّ استثناؤها من التفكيك الديواني تتضمن بعض المنتوجات مثل: الزرابي والملابس المستعملة والمياه المعدنية والعجائن والياغورت.[1]

والجدير بالذكر أنّ الصادرات التونسية نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تتمتع بإعفاء تام وذلك منذ اتفاق 1976، وذلك من جراء عملية التفكيك للرسوم الجمركية من خلال الرزنامة المحددة في كل اتفاقية، حيث تصبح المنتجات الصناعية التونسية في نهاية الفترة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة، تخضع للتبادل الحر بدون رسوم جمركية، و هذا ما يضع هذه الصناعات في تحد لتأهيل هياكلها الإنتاجية لتكون في مستوى المنافسة الأوروبية و العالمية.[2]

[1].www.mdrp.gov.tnindex.phpar2012 تاريخ الاطلاع 2016/02/18

[2]إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية –دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات -**، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر،غير منشورة)،–بسكرة-، 2013/2012.

المنتجات الصناعية

في الجدول التالي سنتطرق إلى رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية.

جدول رقم(2-3): رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية

سنة التفكيك	سلع تزال لرسوم عنها فورا القائمة (1)	سلع تزال عنها الرسوم الجمركية تدريجيا		
		القائمة (2)	القائمة (3)	القائمة (4)
0	% 100	تخفيض الرسوم إلى 85%	تخفيض الرسوم إلى 92%	فترة الإعفاء
1	%0	تخفيض الرسوم إلى 70 %	تخفيض الرسوم إلى 84%	فترة الإعفاء
2		تخفيض الرسوم إلى 55%	تخفيض الرسوم إلى 76%	فترة الإعفاء
3		تخفيض الرسوم إلى 40%	تخفيض الرسوم إلى 68%	فترة الإعفاء
4		تخفيض الرسوم إلى 25%	تخفيض الرسوم إلى 60%	تخفيض الرسوم إلى 88%
5		تخفيض الرسوم إلى 0%	تخفيض الرسوم إلى 52%	تخفيض الرسوم إلى 77%
6			تخفيض الرسوم إلى 44%	تخفيض الرسوم إلى 66%
7			تخفيض الرسوم إلى 36%	تخفيض الرسوم إلى 55%
8			تخفيض الرسوم إلى 28%	تخفيض الرسوم إلى 44%
9			تخفيض الرسوم إلى 20%	تخفيض الرسوم إلى 33%
10			تخفيض الرسوم إلى 12%	تخفيض الرسوم إلى 22%
11			تخفيض الرسوم إلى 4%	تخفيض الرسوم إلى 11%
12			تخفيض الرسوم إلى 0%	تخفيض الرسوم إلى 0%

المصدر:إبراهيم بوخلجة، نفس المرجع السابق، ص: 128.

من الجدول السابق يمكن إيجاز الملاحظات الآتية الخاصة بالتفكيك الجمركي لحالة تونس كما يلي:

القائمة الأولى: التي تضم سلع التجهيز التي يتم الإلغاء التام و الفوري للرسوم الجمركية لها من طرف تونس "مباشرة"، و لذلك تستفيد هذه الصناعة الأوروبية من إزالة القيود الجمركية لهذه المنتوجات مما يؤدي إلى زيادة واردات تونس من المنتجات، حيث تمثل 12 % من واردات تونس من الاتحاد الأوروبي.

القائمة الثانية : تكون وتيرة إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا، و هي تمثل نسبة معينة من واردات تونس من الاتحاد الأوروبي.

القائمة الثالثة :تتضمن السلع الصناعية المنتجة محليا في تونس، حيث وتيرة التفكيك الجمركي تكون على مدى 12 سنة للرفع من مستوى تنافسية هذه السلع أمام المنتجات الأوروبية.

القائمة الرابعة: تتضمن السلع الصناعية التي تنتج محليا في تونس، فالتخفيض الجمركي يبدأ من السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي مع فترة إعفاء لمدة 4 سنوات الأولى.

جدول رقم(2-4): قوائم السلع و المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس)

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء	حصتها في الواردات من الاتحاد الأوروبي
1	السلع التجهيزية و غير المنتجة محليا	فورا	% 12
2	المواد الأولية و المدخلات غير المنتجة محليا	على مدى 5 سنوات الأولى من توقيع الاتفاقية	% 28
3	السلع المنتجة محليا و تواجه منافسة أوروبية	على مدى 12 سنة (12/1 سنويا)	% 30
4	السلع الصناعية التي تنتج محليا	8/1 سنويا ابتداء من السنة الخامسة (أي 4 سنوات إلغاء)	% 29

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 261.

المنتجات الزراعية و السمكية

تحظى الزراعة بأهمية ملحوظة في إطار الاقتصاد التونسي، حيث أنها تشكل حوالي 15 % من إجمالي الدخل القومي، كما أن 25% من العمالة التونسية تعمل في إطار القطاع الزراعي، و بالتالي فإن فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية سيدعم من نمو و تطور الاقتصاد التونسي.

وتؤكد اتفاقية الشراكة على أن نصوصها ستطبق فقط على المنتجات الزراعية و السمكية الأصلية التي يتم إنتاجها بالفعل في كل من الجماعة الأوروبية و تونس، و هي منتجات قد تم تحديدها في الملحق الثاني للاتفاقية، وتعكس عملية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية و السمكية بعداً تدريجياً على أساس متبادل.[1]

جدول رقم(2-5): أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية التونسية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تصنيف المنتجات	طبيعة الامتيازات	المنتجات
منتوجات لا تشكل اختلالات في السوق الأوروبية	إلغاء جمركي تام و بدون تحديد الكميات و فترات التصدير	التمور- بعض الخضروات- بعض أصناف اللحوم
منتوجات تشكل اختلالات في السوق الأوروبية	إلغاء جمركي تام + تحديد الكميات المرجعية للتصدير الإلغاء الجمركي التام في حدود حصص تعريفة أو كمية مرجعية	أغلب أنواع الخضر مثل: الفلفل- الفول- البطاطا- البرتقال- الخمور- الزهر- اللوز- البرتقال غير الطازج- المشمش- معجون الطماطم
	تخفيض جمركي بنسب مختلفة بدون تحديد الكميات	الباذنجان- القرع- العنب- الدلاع- البرقوق
المنتوجات الغذائية المصنعة	الإعفاء التام للرسوم الجمركية غلى المدخلات الصناعية في إنتاجها + إخضاع المكون الفلاحي للرسوم الجمركية تعكس فارق السعر للمكونات عند التوريد في الاتحاد و أسعارها الداخلية	

المصدر: جمال عموره ، نفس المرجع السابق، ص 260 – 261

[1] **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع/ السنة الرابعة، طرابلس،ليبيا، 2009، ص 57 .

المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورو مغاربية)

المنتجات الصناعية: يمثل هذا الجدول رزنامة وتيرة التفكيك الجمركي

جدول رقم: (2-6) رزنامة وتيرة التفكيك الجمركي (حالة المغرب)

سنة التفكيك	القائمة (1)	القائمة (2)	القائمة (3) سلع منتجة محليا
2000	% 100	% 25	فترة إعفاء
2001		% 25	
2002		% 25	
2003		% 25	% 10
2004			% 10
2005			% 10
2006			% 10
2007			% 10
2008			% 10
2009			% 10
2010			% 10
2011			% 10
2012			% 10

المصدر: إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

من الجدول السابق يمكن إيجاز الملاحظات الآتية الخاصة بالتفكيك الجمركي لحالة المغرب كما يلي:

القائمة الأولى: التي تضم سلع التجهيز يتم الإلغاء التام و النهائي للرسوم الجمركية لها من طرف المغرب "مباشرة" عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تجدر الإشارة إلى أن سلع التجهيز لا تنتج محليا بل تدخل ضمن صادرات الاتحاد الأوروبي، و لذلك تستفيد هذه الصناعة الأوروبية من إزالة القيود الجمركية لهذه المنتوجات مما يؤدي إلى زيادة واردات المغرب من منتجات التجهيز.

القائمة الثانية: التي تحتوي على المواد الأولية و المدخلات الصناعية مثل قطع الغيار و غيرها ذات المنشأ الأوروبي و لا تنتج من طرف المغرب، أما ففي حالة المغرب يتم التفكيك الجمركي بوتيرة أسرع (من تونس) بمعدل 25 % سنويا على مدى الأربع سنوات من تنفيذ الاتفاق.

القائمة الثالثة: يتم بشأنها التفكيك الجمركي بصفة تدريجية مع فترة إلغاء لثلاثة سنوات الأولى من الاتفاق، وبعدها التخفيض بوتيرة 10% لكل سنة على مدى 10 سنوات، و بذلك يتم إزالة الرسوم الجمركية نهائيا على المنتجات الصناعية.

المنتوجات الزراعية و السمكية

تعتبر المنتجات الزراعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من المنتجات الحساسة جدا، و ذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة (PAC) التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، و التي يتم بموجبها دعم المنتجين الأوروبيين و حماية الإنتاج الزراعي من التبادل الحر في إطار الإنتاج الزراعي الأوروبي، حيث لم تحدد رزنامة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية و السمكية في اتفاقيتي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و كل من تونس والمغرب.

فقد اتفق الأطراف على ما يلي:[1]

- ✓ أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتها في المنتجات الزراعية والسمكية و لمنتجات الزراعية المصنعة إلي تهم كلا الطرفين؛
- ✓ تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولات يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية، مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية وتحديد حصة الاستيراد؛
- ✓ أن يكون مستوى أسعار الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي مساويا 85 % على الأقل من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال الفترات الزمنية؛
- ✓ أما بالنسبة للترتيبات فقد طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي.

كما يمكن تلخيص أهم الامتيازات التي حصل عليها المغرب بخصوص المنتجات الزراعية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الجدول التالي:

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية – حالة دول المغرب العربي**، (أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير - جامعة الجزائر3، غير منشورة)،2003 – 2004،ص 140 – 141.

جدول رقم (2-7) : أهم المنتوجات الزراعية المغربية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

نوع الامتياز	المنتوج	الكمية	سعر الدخول	فترة التصدير
إلغاء جمركي تام + تحديد الحصص التعريفية	البطاطا البصل الزهور	120000 طن 7000 طن 3000 طن		
إلغاء جمركـــي لبـــعض المواد + تطبيق سعر دخول منخفض	الطماطم البرتقال	150676 طن 340000 طن	500 إيكو للطن 275 إيكو للطن	من 1 أكتوبر إلى مارس سعر الدخول من 1 ديسمبر إلى 31 ماي
إلغاء تام من الرسوم و بدون تحديد كمي	الخيول المعدة لذبح بعض مستحضرات الدقيق و الخضروات المخللة الكيوي			من 1 جانفي إلى 30 أفريل
منتوجات يمكن أن تتعرض إلى تحديد الكمية المرجعية إذا زاد حجم وارداتها أو تخلق صعوبات للسوق الأوروبي	المشمش المجفف			

المصدر: عمورة جمال مرجع سبق ذكره، ص 301-302.

المبحث الثالث: معوقات التبادل التجاري و سبل معالجته

يتناول هذا المبحث من الدراسة المعوقات لمنطقة المغرب العربي التي تدخل بشكل مباشر أو بصفة غير مباشرة في التأثير السلبي على بناء القطاع التجاري و تحسين مستوى المبادلات البينية لدول المغرب العربي، رغم الإصلاحات التي قامت بها دول المغرب العربي، إلا أنها بقيت تعاني من تواضع حجم المبادلات لتجارتها البينية مقارنة بتجارتها الإجمالية و تتمثل هذه المعوقات في المجالات السياسية و الاقتصادية، بالإضافة إلى الداخلية و الخارجية التي تعاني منها دول المغرب العربي.

المطلب الأول :معوقات التبادل التجاري من الناحية السياسية

رغم التنوع التي تزخر به دول المغرب العربي، إلا أن تجارتها البينية محتشمة، و هذا نتاج لوجود مجموعة من المعوقات السياسية التي تحول دون تقدم مسار التعاون التجاري بين دول المغرب العربي و هي كما يلي:

طبيعة النظم السياسية: تتمثل الاختلافات بين النظم السياسية، و ترتيب أولوياتها أحد العوائق الأساسية، حيث إن تلك الدول لا زال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع و تنفيذ السياسات دون سماح بمشاركة أخرى، و من ثم نجد أن درجات و مستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، و لا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية و مشاركة الجماهير في العملية التكاملية؛

عدم الاستقرار السياسي الداخلي: و التي تعاني منه جميع دول المنطقة، و المتمثلة في الحركات الأصولية، و تطرف بعض الجماعات الدينية، مما يجعلها توليها اهتماما أكبر، و تحصر التنسيق فيما بينها في هذا المجال، أو قد يواجه بعضها مشكلات تكامل قومي داخلي نتيجة لمطالبات خاصة ببعض الجماعات، و اهتمامها بالنظم الحاكمة بتهميشها مثل البربر و البوليساريو، مما يسبب توترا بين الدول و يجذب اهتمامات أكبر للنظم على حساب التنسيق في السياسات الاقتصادية سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا؛[1]

العقبات المؤسسية داخل الاتحاد: نص الميثاق التأسيسي على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار و إليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب عليه تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة و

[1] بن موسى بشير، **سياسات تفعيل التجارة البينية - دراسة حالة دول المغرب العربي -**، (مذكرة ماجستير فرع تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر، غير منشورة)،2011 – 2012، ص 116.

جعلها مجرد سكرتيريه للمجلس، و جعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءا من رئاسة الحكومة مرورا بمجلس الوزراء الخارجية وصولا للجنة المتابعة المؤلفة من 20 عضوا؛

بالإضافة إلى عدم فعالية الاتحاد المغاربي، من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكتل الإقليمي المغاربي، و هذا راجع للاتحاد المغربي نفسه، أي تخص ميثاقها و لوائحها التنفيذية ة هياكلها التنظيمية، و عوامل أخرى تخص مدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دور قيادي كما هي، كما تخص الخلافات بين أعضائها؛

آليات اتخاذ القرار: تعد آلية الإجماع في اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية، كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، فمن أصل (37 اتفاقية) لم تدخل البسيطة؛

سقف أداء الاتحاد: و العائد إلى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته، و عدم إحساس شعوب المنطقة بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها، و إلغاء التأثيرات، و إقامة مشاريع تكاملية موحدة، إضافة إلى ضعف التواصل و التنسيق بين الاتحاد و التجمعات الإقليمية الأخرى؛

الطابع الفوقي للاتحاد و تغييب دور المجتمع المدني: لا بد من مشاريع دول المغرب العربي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية و المشاركة الشعبية الفاعلة، في إطار من حرية الحركة المسؤولة والإدارة الواعية، كي لا تكون عقبة في وجه دور الجمعيات و منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وضرورة إدخال إصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغاربي في اتخاذ القرار لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والإجراءات الاقتصادية المشتركة؛[1]

✓ ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي و اتفاقيات اقتصادية و تجارية و مشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات و المنح و القروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم من نظيرها مع الدول العربية.[2]

[1] بن موسى بشير، **المرجع السابق** ، ص 117- 118.

[2] طالب عوض – عامر باكير ،**التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية الواقع و الآفاق المستقبلية، الجامعة الأردنية ، 2008 ، ص 9

المطلب الثاني:معوقات التبادل التجاري من الناحية الاقتصادية

بالإضافة إلى المعوقات السياسية هناك معوقات اقتصادية تحول دون ارتفاع مستوى التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي و المتمثلة فيما يلي:

هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة: تركيز الصادرات المغاربية في المواد الأولية كالبترول و القطن و الفوسفات و الغاز والحديد ...الخ و التي لها أسواقا استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأسواق هي أكبر حجما وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات إما نقداً أو بالعملات القابلة للتداول أو التحويل، أو عينا لامتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة و متطورة تستوردها الدول المغاربية، حيث أن هيكل الصادرات من المواد الأولية و تشابه اقتصاديات تلك الدول مثل حافزا للتوجه إلى التعاون مع الخارج و ليس دول الإقليم، حيث أن حركة المبادلات البينية لدول المغرب العربي لا تتعدى 3 %، و هذا يجعل اقتصادياتها هشة خاضعة للتغيرات في السوق العالمية، كما أن تصنيع بعض المواد الخام ثم تصديرها قد يكون أكبر جدوى سواء في مجال الصناعة التعدينية أو الغذائية و الزراعية، إلا أن هذه الدول لا يتم التنسيق فيما بينها من أجل ذلك، كما أنها في حالات عديدة قد لا تملك الخبرات الأزمة، و يعد الاتجاه الحديث في الاستراتيجيات الاقتصادية المتمثل في الإنتاج من أجل التصدير و مراعاة الفردية بين دول المنطقة، رغم أنه قد يستخدم لزيادة التبادلات بين الدول و استغلال المزايا النسبية لدلى بعضها في قطاعات بعينها؛

استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي: إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي عل حوالي 73 % من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72%من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، و تصدر 78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر58 %من وارداتها منه وتصدر إليه 62 % من صادراتها، و بالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛

ضعف الأداء الاقتصادي: كان ضعف الأداء الاقتصادي من العراقيل التي حالت دون المنطقة من الجانب الإيجابي للعولمة، أن نمو التجارة العالمية زاد بنسبة 8 %سنويا فيما لم تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج 3 %، كما أن حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية ظلت ضعيفة، مقارنة بمناطق أخرى عبر العالم،

خصوصا دول خصوصا دول جنوب شرقي آسيا والصين، رغم نجاح برامج الخصخصة في جذب استثمارات مهمة إلى المنطقة؛

عدم تجانس التشريعات الاقتصادية: و لا شك أن عدم تجانس التشريعات يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، و يفقدها في المتوسط 2.5 %من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود و ضعف التجارة البينية "و أضاف رئيس الاتحاد المغاربي لأرباب العمل، على هامش ندوة عن الاتحاد في تونس، أن مشاكل المغرب العربي تبدو بسيطة مقارنة مع ما شهدته القارة الأوروبية في الماضي نحن في الذكرى العشرين لقيام الاتحاد ولكن للأسف، ما زلنا نتحدث عن القوانين و المعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود "؛

ضعف الاستثمار المغربي: مازال الاستثمار المغاربي يعاني من ضعف جاذبية الاستثمارات المغاربية البينية بل إن معظم الاستثمارات المغاربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية، بل تتجه أكثر للتسوق المحلي، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة المغربية البينية، الأمر الذي جعل تيار الاستثمارات المغاربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل، و بالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة البينية من هذه الاستثمارات؛

ضعف الخدمات التسويقية: تعاني التجارة المغاربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة الأزمة لإتمام عملية التبادل التجاري البيني المغاربية، و يكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية و التمويلية و هو ما يمثل عائقا أمام نمو التجارة المغاربية البينية؛[1]

✓ السياسات الاقتصادية التجارية التي اتبعتها الدول العربية كسياسة إحلال الواردات و التي كانت تهدف منها تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها الخارجية و تخفيض درجة اعتمادها على السوق الخارجية في تلبية حاجاتها الاستهلاكية لكن ترتب على هذه السياسة تزايد استيراد السلع الإنتاجية الوسيطة و أنماط التكنولوجية الأزمة لها، و بالتالي تكريس ظاهرة الاعتماد على الخارج من جانب و من جانب آخر تكريس تجزئة السوق العربية إلى أسواق محلية ضيقة؛

✓ أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية حيث تفاقم الطلب على السلع الكمالية وذات الجودة العالية ة التي تتميز بها السلع الأجنبية، و عزز هذا الاتجاه الدعاية و الإعلام و أنشطة الترويج التي قامت

[1] طالب عوض، **المرجع السابق**، ص 120-123.

بها الشركات المنتجة لهذه السلع، و مع تخلي الدول العربية عن سيطرتها على تجارتها الخارجية لأجل اعتمادها سياسات الانفتاح إضافة لحالات الإغراق التي تعرضت لها بعض الأسواق العربية، فقدت بعض المنتجات العربية أو كلها و خاصة الصناعية منها و أسواقها التقليدية بالمنطقة تحت وطأة منافسة السلع الأجنبية التي تدخل بأسماء و علامات تجارية متعددة و التي تتناسب مع الأنماط الاستهلاكية المتجددة؛[1]

✓ قلة السلع المنتجة، و التماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض)، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة الصناعة الناشئة و التي أفقدتها الجودة و المواصفات الأزمة للتنافس مع مثيلتها في الخارج، و حتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية و مشتقاتها،

دون أن ننسى أن مشكلة الدول العربية هي مشكلة بنيوية متعلقة بضعف و تخلف القطاعات الإنتاجية، و ذلك فمبدأ تحرير التجارة بينها لا يعني لها الكثير لأنها تصدر منتوجات متماثلة و ذلك قد يكون محفزا لزيادة التبادل بين الدول العربية نظراً لتماثل الأذواق و بعض العادات و التقاليد بين العرب، فنرى أن العلاقات تفوق بكثير العلاقات العربي.[2]

المطلب الثالث: سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري

في هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل التجاري لدول المغرب العربي

أولا: وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة

يجب وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة، لكي يتحقق اتحادا كاملا بين جميع أقطار دول المغرب العربي، في ظل حرية انتقال الأشخاص، و رؤوس الأموال و التبادل التجاري وحرية النشاط الاقتصادي، و النقل و الترانزيت، والأخذ بالمفهوم المتطور للتكامل يستوعب المتغيرات الدولية، و يشمل جميع الأقاليم، مما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية مع ذلك، ووضع خطوات عملية للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر صناعات تكاملية، و إقامة منطقة استثمارية، ووضع برامج

[1] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية**، (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2011 – 2012، ص 141 –142.

[2] كبير سمية، **أداء التجارة العربية والبينية (2000 -2004)**، مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 5، جامعة الشلف، ص 81.

للنهوض بالقدرات التكنولوجية، و إقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر الاتصالات الإلكترونية و النهوض بأبحاث و تطبيقات الهندسة الحيوية، و أبحاث المستحضرات الدوائية، و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

ثانيا: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير

سيمكن التعجيل بانطلاق المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بهذا الخصوص، من تمويل المشاريع المشتركة، و تشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة، بدلا من السياسة العمودية للتصدير، حيث تستحوذ أوروبا على 90 % من صادرات المصانع التونسية، و التي يشكل النسيج و الملابس الجاهزة 70 % منها، و توجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلى المنطقة تظل لها ميزة نسبية على صعيد كلفة التصدير، و مدة و صول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من الصين، مما يمس التجديد في مجال الموضة، في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة[1]،و صرح " رودريجوراتو "مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية "أنه للحصول على تنمية المنطقة العربية ككل، لا بد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7%، و زيادة حجم الاستثمارات بنسبة 30 % لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلا من 140 مليار دولار حاليا و إعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نموا، ودعم التبادل بين دول الإقليم، مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية، ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المدين المتوسط و البعيد لإقامة اتحاد جمركي، مما يزيد من إمكانية المنطقة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية و الجوية التي ترتبط بين دول المنطقة و بين جيرانها ".

ثالثا: تفعيل الغرف التجارية و الصناعية والقطاع الخاص

وذلك للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل الإقليمي بشكل عام، و تعزيز التبادل التجاري البيني بشكل خاص، وأقامت بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير، و وضع البني الأساسية الأزمة لتسيير التكامل بين دول المغرب العربي بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية و إقامة صناعات و مشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة، مما يعزز التبادل التجاري على المدى المتوسط و البعيد، وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال و المستثمرين، و وضع قاعدة بيانات حول فرص وإمكانية التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البينية.

[1]جميل مطرو على الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 29

إقامة سوق مشتركة

تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص و البضائع كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي حاليا، و تحقيق التكامل الاستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية و الخدمية مما يساهم في تفعيل التبادل التجاري بشكل خاص و الوصول به إلى التكامل بشكل عام، و تحقيقه بين كافة القطاعات الإنتاجية و الخدمية و وضع آلية موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية و إقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر و تسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، و رفع جميع قيود التبادلات بين دول المنطقة، و وضع برنامج لتمويل التجارة البينية مما يستحق قفزات للتبادل التجاري إذا تم تعزيزه في إطار برنامج للتكامل الاقتصادي بينها.

القيام بالدراسات اللازمة

لتحديد و إنشاء مشروعات تنموية مشتركة بين الموارد البشرية و الطبيعية و المالية المتاحة لدى جميع الأطراف،و وضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص و إمكانية الاستثمار و التبادل التجاري بين جميع دول المنطقة، مما يقتضي تفعيل آلية للتواصل بين رجال الأعمال و المستثمرين و إيجاد قاعدة بيانات حول فرص و إمكانية التكامل في المنطقة.[1]

[1] عادل زغدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

خلاصة الفصل

يمكن الإشارة إلى أن موضوع التجارة سواء البينية أو الخارجية، يبقى محل دراسات كثيرة، خاصة مع وجود التحرر التجاري وظهور المبادلات التجارية ما بين الكتل الاقتصادية مع كل ما يصاحبها من معوقات في شتى المجالات ومدى تأثير ذلك على اقتصاديات الدول وخاصة المغاربية، فلمعالجة ولو جزء من هذا الخلل تناولنا عدة محاور والتي من بينها التجارة البينية العربية وما يحيط بها من دوافع وعوامل والتجارة الخارجية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، وفي الأخير المعوقات التي تمس المبادلات التجاري و ما ينتهج من سبل لعلاجها وذلك لجعل الدول قادرة على المنافسة الخارجية وتشجيع نشاط القطاع الخاص في هذه المبادلات.

الفصل الثالث

دول المغرب العربي بين الواقع و المأمول 2000- 2014

مقدمة الفصل

هناك فرصة كبيرة لزيادة المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي وخاصة وأن دول المغرب العربي بها تنوع كاف و مقنع من المنتجات المختلفة، و لكن الأمر يتطلب زيادة تفعيل مبادلاتها في ما بينها و السعي لتوحيد سياستها التجارية وتوحيد أسعار صرف عملاتها، و يقتضي ذلك مواصلة إجراء اصطلاحات تجارية وإزالة الحواجز غير التعريفية واتخاذ ما يلزم لرفع مستوى الكفاءة و التنافسية.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التبادلات التجارية بين دول الاتحاد و اتجاه التجارة السلعية لسنوات متفرقة من الدراسة و في المبحث الأخير تناولنا المزايا النسبية لدول المغرب العربي في الفترة 2000-2014، لمعرفة المنتوجات المصدرة التي تمتلك القدرة التنافسية في الأسواق الدولية و كيف يمكننا استغلال هذه القدرات لتنمية الصادرات والتبادلات التجارية.

- في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث مفصلة كالآتي:

المبحث الأول: واقع التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي.

المبحث الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي للسنوات(2000-2006-2012).

المبحث الثالث: المزايا النسبية لدول المغرب العربي.

المبحث الأول: واقع التبادلات التجارية في دول المغرب العربي

نظرا للتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة المغاربية كان لابد على الدول المغاربية تشجيع التبادل التجاري بين دولها للحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية.

المطلب الأول: مكونات التجارة المغاربية

إن المتأمل في واقع التبادلات التجارية المغاربية البينية يقف على الحجم المتواضع، إذ لا تزيد حصة التجارة البينية إلى الإجمالية إلا بنسبة ضئيلة جدّا، خاصة دول الاتحاد فيما بينها.

واقع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية

مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تعد مساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية ضعيفة جدّا. فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي و تمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا و ثلث تصدير بلجيكا، أما عن إيرادات المنطقة المغاربية فهي كذلك ضئيلة جدّا إذ تتجاوز 0.55% من مجموع التوريد العالمي و إذا استثنينا الجزائر و ليبيا حيث التصدير الأكبر إنما هو النفط أساسا، فإن حصة الصادرات المغاربية تنخفض إلى% 0.22 و هي حصة تقترب من الصفر و يرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية و ضعف القدرة الشرائية و محدودية نجاعة الإستراتيجيات التنموية التي لم تمكن إلى حد الآن من الارتقاء إلى المستويات العليا من إنتاجية أجهزتها، وهذا يعكس ميل الدول المغاربية إلى وضعية عجز تجاري دائم يجعل من اتخاذ سياسات تعديليه كلية ناجعة حتى لا يمر العجز الخارجي إلى داخل الاقتصاد و يجعل صعوبة أكثر في إدارة التوازنات الاقتصادية العامة.

ومن جهة أخرى إن نسبة التصدير داخل الدول المغاربية تعد أدنى نسبة مقارنة بالدول العربية، فضلا على أن هذه الأخيرة هي أقل نسبة تصدير داخل المنطقة مقارنة بسائر التجمعات الإقليمية أو الجهات الأخرى في العالم إن ضعف التصدير إنما هو خاصية كل المنطقة العربية التي لم تتمكن إلى حد الآن من تخطي مشكل تصديرها على الأسواق العالمية.[1]

[1] علي الشابي، **الثورات العربية و ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي**، مركز الجزيرة للدراسات، ندوة، 17-18 فبراير 2013، ص 08.

و في ما يلي سنذكر بعض الإحصائيات لدول الاتحاد خلال سنوات متفرقة :

- ✓ لقد سجلت صادرات ليبيا في سنة 2004 إلى دولة تونس بنسبة 69%؛
- ✓ في حين سجلت كل من ليبيا و تونس و المغرب، اليمن، الأردن و مصر زيادة ملحوظة في صادراتها إذ قدرت معدلاتها ما بين 31.4% و% 66.1؛
- ✓ و تضاعفت واردات الجزائر من مصر بنحو 225% و من سوريا 131%، و من الإمارات 82% خلال سنة 2008؛
- ✓ أما بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية، فتتسم بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول المغاربية في دول متجاورة، حيث تركزت صادرات تونس لعام 2009 في دولتين هما الجزائر بـــ 26% و ليبيا بنسبة 47% و صادرات الجزائر فتركزت في تونس، مصر و المغرب بالنسب التالية 36%، 29%، 28% و هي على الترتيب.

وصدرت ليبيا إلى تونس ما نسبته% 50، أخيرا استوردت ليبيا من تونس 51% من الواردات و تركزت الواردات البنية للمغرب من السعودية ب 46% و الجزائر بنسبة 18%.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن التجارة دول المغرب تتجه في غالبيتها نحو الاتحاد الأوروبي كما أشرنا سابقا، حيث تجارة تونس مع هذه الدول تبلغ 70%، أما تجارة الجزائر فتجاوزت في 2009 معدل 55%.[1]

للتوضيح أكثر سوف نعطي مثالا عن تطور المبادلات التجارية التونسية مع باقي بلدان الاتحاد:

[1] بورحلة ميلود، بوثلجة عبد الناصر، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأداء و المعوقات في الفترة (1998-2010)**، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، ص 09-10.

الجدول رقم (3-1): تطور المبادلات التجارية التونسية مع باقي بلدان اتحاد المغرب العربي (2005-2007)

القيمة : م.د.ت

اتحاد المغرب العربي	2005		2006		6اشهر 2006		6اشهر 2007	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
ليبيا	611.6	661.9	1212	963.2	421.7	497	458	370.4
الجزائر	237.2	175.7	823.2	259.1	120.2	119.7	180.1	122.6
المغرب	1414.6	77.9	237.4	94.3	63.9	43.9	112.6	50.8
موريتانيا	8.7	1.8	140.8	0.6	5.1	0.2	10.5	0.9
المجموع	999.1	917.3	2413.4	1317.2	610.9	660.8	761.2	544.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات وزارة التجارة والصناعات التقليدية الجمهورية التونسية

من خلال الجدول التالي تبين لنا أن صادرات دولة تونس لدول الاتحاد في 2005 بلغت 999.1 مليون دولار حيث احتلت ليبيا المرتبة الأولى من حيث الصادرات والواردات، أما في سنة 2006 فقد حضت الجزائر بالمرتبة الأولى عكس ليبيا التي تصدرت الواردات، وفي سنة 2007 كذلك احتلت ليبيا النصيب الأوفر من حيث الواردات و الصادرات التونسية.

المطلب الثاني : هيكل الصادرات و الواردات لدول الاتحاد (سيف - فوب)

سنحاول كذلك إعطاء بعض المعطيات عن قيمة الصادرات (فوب) و الواردات (سيف) لبلدان الاتحاد

الجدول رقم (3-2): قيمة صادرات بلدان الاتحاد (فوب) FOB*

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تونس	5829.9	6628.0	7532.2	8618.8	9337.8	11324.2
الجزائر	21713.6	19136.5	18690.7	26287.9	31358.1	47194.6
ليبيا	13481.6	10948.5	9852.0	14438.4	21319.1	31216.8
المغرب	7405.7	6978.1	7870.7	9459.6	9915.0	10662.0
موريتانيا	342.0	346.8	319.6	320.6	421.4	452.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التقرير الاقتصادي الموحد 2006

يبين لنا الجدول (3-2) صادرات بلدان الاتحاد حسب معيار (فوب) للسنوات 2000-2005 نلاحظ أن صادرات الجزائر خلال سنة 2000 تحتل المرتبة الأولى ب 21713.6 مليون دولار، و تليها ليبيا ب 13481.6 مليون دولار، ثم المغرب و تونس و موريتانيا على التوالي: 7405.7، 5829.9 ، 342.0 مليون دولار.

في سنة 2001 فهناك تراجع في قيمة الصادرات لكل بلدان الاتحاد عكس سنة 2000 أما في السنوات 2002-2005 شهدت الصادرات زيادة ملحوظة و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات حيث لا يخفى علينا أن معظم بلدان الاتحاد تعتمد بصفة أكبر على البترول خاصة (الجزائر – ليبيا) في حين تبقى صادرات موريتانيا متدهورة و ضئيلة جدّا بسبب العجز الذي تعاني منه.

* **فوب** : (تسليم البضاعة فوق ظهر السفينة) : يكون البائع قد أوفى بالتزامه بتسليم البضاعة عندما يقوم بتسليمها فوق ظهر السفينة التي عينها له المشتري حيث يصبح المشتري مسؤولا عن جميع المخاطر و المصاريف التي تتعلق بالبضاعة تستخدم في تقييم الصادرات.

الجدول رقم (3-3): قيمة واردات بلدان الاتحاد (سيف)CIF *

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تونس	8548.8	9552.7	10446.0	11699.0	12363.0	14231.7
الجزائر	8644.1	9899.3	11753.3	14160.7	17378.6	20145.4
ليبيا	3740.2	4419.3	4398.2	4306.1	6301.7	8001.4
المغرب	11511.4	10788.7	11881.3	15344.0	17814.0	20372.4
موريتانيا	603.5	374.1	355.1	386.5	1298.8	1341.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التقرير الاقتصادي الموحد 2006

أما في الجدول (3-3) واردات بلدان الاتحاد حسب معيار (سيف) في الفترة 2000-2005 نلاحظ زيادة قيمة الواردات بشكل كبير خلال الفترة 2000 حيث تحتل المغرب المرتبة الأولى بـ11511.4 مليون دولار، مقارنة بدول الاتحاد و في سنة 2003 وصلت وارداتها (المغرب) إلى 15344.0 مليون دولار، و في سنة 2005 ب 20372.4 مليون دولار.

أما موريتانيا تبقى وارداتها مثلها مثل صادراتها ضعيفة و هذا راجع كما أشرنا سابقا لعدم تجارة خارجية.

* **سيف**: (تسليم البضاعة خالصة النقل و التأمين في ميناء الوصول) : يعني أن البائع ملزم بجميع الالتزامات التي نص عليها CRF بالإضافة إلى التزامه بالتأمين البحري على البضاعة ضد مخاطر التلف و الفقدان و كذلك يلتزم بالتخليص الجمركي عل البضاعة، تستخدم في تقييم الواردات.

المطلب الثالث: تطور حجم التجارة السلعية لدول المغرب العربي 2000- 2012

في هذا المطلب سنتناول حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال تطور حجمها ما بين السنوات 2000 – 2012.

الجدول رقم (3-4): تطور حجم التجارة السلعية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

الدول / السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
2000	774.17	214.12	637.05	461.71	27.02	2114.09
2001	852.33	243.59	505.93	417.64	36.59	2057.08
2002	499.29	290.74	698.38	446.65	25.03	1961.09
2003	1135.94	289.47	744.87	445.83	20.16	2636.27
2004	1252.06	406.88	723.87	406.21	26.03	2860.05
2005	1554.24	675.32	795.42	684.46	16.04	3625.48
2006	1962.19	827.79	804.49	887.91	26.65	4509.03
2007	2195.10	1214.13	1220.24	133194	80.71	6042.12
2008	44000	118800	71200	62700	3700	300400
2009	33500	84500	49800	46900	2900	217600
2010	38600	97500	66300	53200	4000	259600
2011	41800	120700	26000	65800	5200	259500
2012	41500	120800	82000	65500	5300	310330

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تقرير الصندوق النقد الدولي لعام 2008

تبين التقديرات المتاحة حدوث تطور في التجارة السلعية البينية بين دول الاتحاد خلال الفترة 2000-2012:

تونس: تشير الإحصائيات المبينة في الجدول رقم: (3-4) إلى أن التجارة السلعية في تونس من 2000-2001 شهدت زيادة في حجم تجارتها السلعية، و من 2001-2002 كان هناك تراجع ملحوظ، أما في

السنوات 2003-2007 فقد تضاعفت تجارتها حيث بلغت 1135,94 م. دولار - 2195,10 م. دولار على التوالي، و خلال السنوات الأخيرة كان هناك تذبذب في حجم تجارتها السلعية.

المغرب: من نفس الجدول نلاحظ تذبذب في حجم تجارتها السلعية 2000-2012 ما عدا سنة 2007 حققت أعلى قيمة حيث بلغت 133194 م. دولار.

الجزائر: أما في ما يخص الجزائر فقد كانت الزيادة ما بين السنوات 2003-2007 كالتالي 289,47-1214,13 على التوالي، و خلال سنة 2008 شهدت زيادة ملحوظة بقيمة 118800م. دولار مقارنة بباقي السنوات التي عرفت تذبذبا في حجم تجارتها السلعية.

ليبيا: في السنوات الأولى شهدت زيادة و نقصان إلى غاية سنة 2006 ثم حققت سنة 2007 قيمة قدرها 1220,24 م. دولار و استمرت في التزايد إلى 2012 التي حققت فيها 82000 م. دولار كأعلى قيمة.

موريتانيا: بالرغم من انخفاض حجم تجارتها السلعية في الفترة ما بين 2000-2006، شهدت كباقي الدول زيادة في 2007 بقيمة 80,71 م. دولار، و في السنوات الأخيرة كانت الزيادة مستمرة حيث بلغت 5300 م. دولار سنة 2012.

المبحث الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي للسنوات (2000-2012-2006)

إضافة إلى ما سبق تعتبر التجارة البينية الوميض الذي تتحسس من خلاله شعوب المنطقة طريقها إلى إمكانية التعاون والتكامل في كافة المجالات الأخرى، إلى جانب التجارة فيما بينها، وشروط التبادل التجاري بين هذه البلدان من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى، مما يفسر في واقع الأمر أن الأقطار المغاربية تعاني من نزف في مواردها الاقتصادية.

و يمكن القول إذا ما نظرنا إلى التجارة البينية المغاربية إن حجمها لا يزال محدودا، وبنيتها غير مستقرة، و هي بذلك لا تختلف عن التجارة البينية التي تتصف بالضعف عموما، وإن كانت بعض الدول المغاربية، شهدت تطورا لصادراتها البينية.

وفي هذا المبحث سنعمل على دراسة تغيرات اتجاهات التجارة السلعية البينية، لدول المغرب العربي من خلال ثلاث سنوات محل الدراسة و هي:

المطلب الأول: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد المغرب العربي لسنة 2000

وفيما يلي سنقوم بتحليل اتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد المغاربي لسنة 2000 اعتمادا عل الجدول التالي(صادرات، واردات).

الجدول رقم (3-5): اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2000

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس		**61.5**	**210.8**	**25.3**	**1.7**
صادرات		**87.4**	**311.2**	**63.5**	**0.1**
واردات					
الجزائر	**81.5**		**4.7**	**147.9**	**71.1**
صادرات	**13.1**		**1.7**	**9.6**	**0.3**
واردات					
ليبيا	**362.5**	**1.1**		**28.2**	**0.0**
صادرات	**159.9**	**0.1**		**88.0**	**0.0**
واردات					
المغرب	**46.8**	**11.7**	**110.1**		**10.7**
صادرات	**61.7**	**102.8**	**34.1**		**0.4**
واردات					
موريتانيا	**0.5**	**10.7**	**0.0**	**0.0**	
صادرات	**2.2**	**25.6**	**0.9**	**0.0**	
واردات					

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مصادر وطنية و إقليمية و دولية.

أولا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس

صادرات: بلغت صادرات تونس سنة 2000 ب 299.3 مليون دولار، و قد اتجهت مجملها إلى ليبيا بنسبة قدرت ب 210.8%، تليها الجزائر ب 61.5%، ثم المغرب و موريتانيا على الترتيب بالنسب بلغت على التوالي: 25.3% و% 1.7.

واردات: أما فيما يخص الواردات السلعية البينية فقد بلغت 462.2 مليون دولار، و تشير البيانات الأولية الاتجاهات و قد ارتكزت مجملها في ليبيا بنسبة % 311.2، و أخذت نفس شكل الصادرات والباقي من الواردات السلعية البينية لدولة تونس توزعت على باقي دول الاتحاد بالترتيب كما يلي الجزائر بنسبة 87.4% و المغرب ب 63.5% ثم تبقى موريتانيا نسبة مشاركتها شبه معدومة و سجلت نسبة ب 0.1% حيث أن الواردات لم تشهد أي تغير في اتجاهاتها.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر

صادرات: بلغت صادرات الجزائر السلعية البينية لسنة 2000 ب 305.2 مليون دولار، وكان توزيعها كالآتي ارتكز أكثر من نصفها في المغرب بنسبة 147.9%، واحتلت تونس المرتبة الثانية بنسبة 81.5% والباقي في ليبيا و موريتانيا على الترتيب بالنسب التالية : 5.57% ،% 0.66.

واردات : بلغت واردات الجزائر السلعية البينية 24.7 مليون دولار حيث تحتل تونس المرتبة الأولى بنسبة 13.1%، ثم المغرب بنسبة 9.6%، و في المرتبة الثالثة ليبيا ب 1.7%و تليها موريتانيا ب 0.3%.

ثالثا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا

صادرات: بلغت صادرات ليبيا البينية 391.8 مليون دولار، و اتجه مجملها إلى تونس بنسبة 362.5% والباقي كان للمغرب و الجزائر على الترتيب بالنسب التالية :% 28.2 و% 1.1 أما موريتانيا فتجارتها مع ليبيا معدومة.

الواردات: أما الواردات فشهدت تغيير طفيف حيث احتلت المغرب مكانة الجزائر بالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه السنة و ارتكزت مجملها في تونس بنسبة 159.9%، ثم المغرب بنسبة 88.0% و الجزائر في المرتبة الثالثة ب 0.1% و في الأخير تبقى مشاركة موريتانيا معدومة بالنسبة لدولة ليبيا.

رابعا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب

صادرات: شهدت الصادرات السلعية البينية تغيرات جذرية حيث بلغت الصادرات السلعية البينية 179.3 مليون دولار، و ارتكزت مجملها في ليبيا بنسبة 110.1% ثم تليها تونس في المرتبة الثانية بنسبة 46.8% وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة 11.7% و في الأخير تأتي موريتانيا بـ 10.7%.

واردات: أما فيما يخص الواردات بلغت وارداتها السلعية البينية 199 مليون دولار، و ارتكزت مجملها في الجزائر بنسبة 102.8% و تأتي باقي الدول على الترتيب (تونس، ليبيا، موريتانيا) بالنسب التالية على التوالي (% 61.7، 34.1%، 0.4%).

أما موريتانيا فمشاركتها محتشمة ولم تتعدى صادراتها السلعية البينية 2.2 مليون دولار، أما وارداتها فقد سجلت 28.7 مليون دولار.

المطلب الثاني: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية لسنة 2006

يوضح لنا الجدول رقم اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2006 و فيما يلي سنقوم بتحليل اتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد المغربي لسنة 2006 من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-6): اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2006

الوحدة: مليون دولار

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس		19.6	50.7	11.7	0.8
صادرات		13.3	49.9	5.9	0.1
واردات					
الجزائر	17.2		1.4	28.4	0.0
صادرات	22.7		0.4	7.8	3.2
واردات					
ليبيا	69.8	1.5		5.3	0.0
صادرات	38.9	3.0		8.4	0.0
واردات					
المغرب	12.3	13.5	5.2		5.8
صادرات	5.3	14.7	3.0		0.0
واردات					
موريتانيا	1.6	0.0	0.0	35.3	
صادرات	10.1	12.0	0.0	14.0	
واردات					

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

أولا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس

صادرات: بالنسبة لدولة تونس فقد بلغ إجمالي صادراتها لدول الاتحاد 82.8 مليون دولار، منها ما نسبته إلى ليبيا 50.7% تليها الجزائر بنسبة 19.6%، ثم المغرب بنسبة 11.7% و كانت شبه منعدمة بالنسبة لموريتانيا و لم تتجاوز 0.8% ثم المغرب بنسبة 5.9%، وحوالي 0.1% بالنسبة لواردات موريتانيا.

واردات: و فيما يتعلق بالواردات البينية فقد حضيت ليبيا بالنصيب الكبير بنسبة 49.9% و تليها الجزائر بـ 13.3% ثم المغرب بنسبة 5.9%، وحوالي 0.1% بالنسب لواردات موريتانيا.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر

صادرات: بلغ إجمالي صادرات دولة الجزائر لدول اتحاد المغرب العربي 47.1 مليون دولار يوجه الحجم الكبير منها للمغرب بنسبة 28.5% و تحتل تونس المرتبة الثانية بنسبة% 17.2 في حين كانت صادراتها متواضعة إلى ليبيا حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة 1.4% و كانت معدومة بالنسبة لموريتانيا.

الواردات: أما وارداتها البينية فبلغت 34.1 مليون دولار حيث أنه جل واردات الجزائر كانت من تونس بنسبة 22.7% بعدها المغرب و موريتانيا على التوالي نسب 7.8% و 3.2% أما ليبيا فكانت شبه معدومة 0.4%.

ثالثا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب

صادرات: بلغت صادرات المغرب داخل الاتحاد 76.6 مليون دولار، استأثرت الجزائر بالنصيب الأكبر منها بنسبة 13.5% ثم تونس ب 12.3% في حين اتسمت بالضعف في كل من موريتانيا و ليبيا بالنسب التوالي : 5.8% و 5.2%.

واردات: كانت أغلب واردات المغرب من الجزائر كذلك بنسبة 14.7% تليها تونس بنسبة 5.3% و ليبيا 3.0% و معدومة مع موريتانيا.

رابعا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا

صادرات: اتجهت الصادرات البينية لدولة ليبيا خلال 2006 إلى كل من تونس بنسبة 69.8% حيث كانت أكبر نسبة من إجمالي الصادرات دول المجموعة، و ما نسبته 5.3% للمغرب في حين كانت صادراتها إلى الجزائر لا تذكر حيث بلغت حوالي 1.5% و إلى موريتانيا معدومة.

واردات: أما واردات ليبيا البينية فكانت بنفس ترتيب صادراتها، حيث بلغت وارداتها من تونس أي بنسبة 38.9% من إجمالي وارداتها، ونحو 8.4% من دولة المغرب، في حين كانت وارداتها من الجزائر% 3.0 و من موريتانيا معدومة كذلك.

أما موريتانيا فصادراتها و وارداتها من والى دول الاتحاد المغاربي، فقد كانت ضعيفة في مجملها و كانت أغلب وارداتها تأتيها من الجزائر حيث بلغت نسبة 3.2% خلال سنة 2006.

المطلب الثالث: اتجاه الصادرات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2012

سنقوم بتحليل اتجاهات الصادرات السلعية البينية لدول الاتحاد لمغاربي لسنة 2012، التي لم تطرأ عليها تغيرات كبيرة على صادراتها السلعية بين دول المغرب العربي لهذه السنة و تشير البيانات إلى ما يلي:

الجدول رقم (3-7): اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس		1.0187	936.3	137.9	2.6
الجزائر	489.3		26.3	207.8	0.1
ليبيا	1.3425	6.5		90.8	0.02
المغرب	221.3	993.3	30.2		0.6
موريتانيا	30.4	54.3	9.0	140.8	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الأونكتاد، و مركز التجارة الدولي.

تشير الإحصائيات إلى أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي الخمس (ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب، موريتانيا) تقدر بحوالي 5.7 مليار دولار لعام 2012 أي بنسبة 0.5% فقط من الإجمالي العربي البالغ 1051.1 مليار دولار و ذلك رغم تنوع اقتصاديات تلك الدول و هيكل إنتاجها و تجارتها، و قد حلت تونس المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية 73% بصادرات قيمتها 2.1 مليار دولار لدول المغرب العربي و واردات قيمتها 2.1 مليار دولار.

أولا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس

بلغت صادرات تونس سنة 2012 حوالي 1077.81 مليون دولار و قد اتجهت مجملها إلى ليبيا ب 936.3 مليون دولار، تليها المغرب ب 137.9 مليون دولار ثم موريتانيا بقيمة 2.6 مليون دولار أما بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة الأخيرة حيث بلغت 1.0187 مليون دولار مقارنة بسنة 2000 بحيث كانت الجزائر في المرتبة الثانية في الترتيب.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر

بلغ إجمالي صادرات الجزائر لدول إتحاد المغرب العربي 723.5 مليون دولار يوجه الجزء الكبير منها إلى تونس ب 489.3 مليون دولار، ثم تليها المغرب حوالي 207.8 مليون دولار حيث تحتل ليبيا المرتبة الثالثة ب26.3 مليون دولار ثم موريتانيا 0.1 مليون دولار و هي شبه معدومة.

ثالثا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا

اتجهت صادرات ليبيا خلال 2012 إلى كل من المغرب بحوالي 90.8 مليون دولار، حيث كانت أكبر نسبة من إجمالي الصادرات دول المجموعة و ما نسبته 6.5 مليون دولار إلى الجزائر ثم تليها تونس 1.3425 و موريتانيا بقيمة 0.02 مليون دولار.

رابعا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب

شهدت صادرات دولة المغرب لدول الاتحاد حوالي 1245.4 مليون دولار يوجه الجزء الكبير منها إلى الجزائر ب 993.3 مليون دولار، ثم تونس 221.3 مليون دولار ثم تليها كل من ليبيا و موريتانيا ب 1.3425 و 0.02 مليون دولار على التوالي.

خامسا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة موريتانيا

أما بالنسبة لموريتانيا نلاحظ في سنة 2012 ارتفعت صادراتها مقارنة بالسنوات الأخرى (2000-2006) حيث بلغت صادراتها بالنسبة لدول المغرب بـ 140.8 مليون دولار كأعلى قيمة ثم تليها الجزائر ب 50.4 مليون دولار، و على التوالي: تونس و ليبيا بـ 30.4 و 9.0 مليون دولار على الترتيب.

المبحث الثالث: المزايا النسبية لدول المغرب العربي و إمكانيات التكامل

إن النظرية الجديدة للتجارة ركزت على المزايا التنافسية الناتجة عن اقتصاديات الحجم و التنويع و السلع المتمايزة بدلا عن المزايا النسبية الناتجة من وفرة الموارد الأولية كأساس لتفسير التجارة الدولية المعاصرة، و باعتبار التصدير يتمثل في أحد أشكال الولوج للأسواق الدولية لذا نحاول في هذا المبحث التفصيل في المزايا النسبية لدول المغرب العربي التي ميزانها التجاري موجب و تحتل المراتب الأولى.

المطلب الأول: المزايا النسبية للجزائر و ليبيا

تتعدد المؤشرات و تختلف من مؤشر لآخر، حسب طريقة الحساب و ما تفسره أو تحلله عن الوضعية النسبية، لذا سنطبق مؤشر المزايا النسبية للجزائر و ليبيا.

مؤشر الميزة النسبية[1]

$$RCA = (Xij/Xi) \ / \ (Xwj/Xw)$$

Xij: صادرات الدولة من المنتوج j.

Xi: صادرات الدولة.

Xwj: صادرات العالم من المنتوجj.

Xw: صادرات العالم.

[1] دربال عبد القادر، سدي علي، **إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على اساس المزايا النسبية الظاهرة**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتنمية الإسلامي حول النمو والعدالة والإستقرار من المنظور الإسلامي، اسطنبول، تركيا،يومي 09-10 سبتمبر 2013، ص09

I-تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتوجات المصدرة من قبل الجزائر

الجدول رقم (3-8): الميزة النسبية للمنتوج 27 حسب تصنيف 2 أرقام لسنة (2001-2014)[1]

السنوات	Rca 27
2001	9,95915212
2002	10,3215685
2003	9,73423278
2004	8,83532631
2005	7,23702789
2006	6,74395908
2007	7,11568785
2008	5,55329286
2009	6,87266003
2010	6,3675726
2011	5,47994461
2012	5,32770141
2013	5,58363912
2014	5,92657704

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد حساب RCA اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

✓ **الشكل رقم (1-1): مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتوج ذو التصنيف 27**

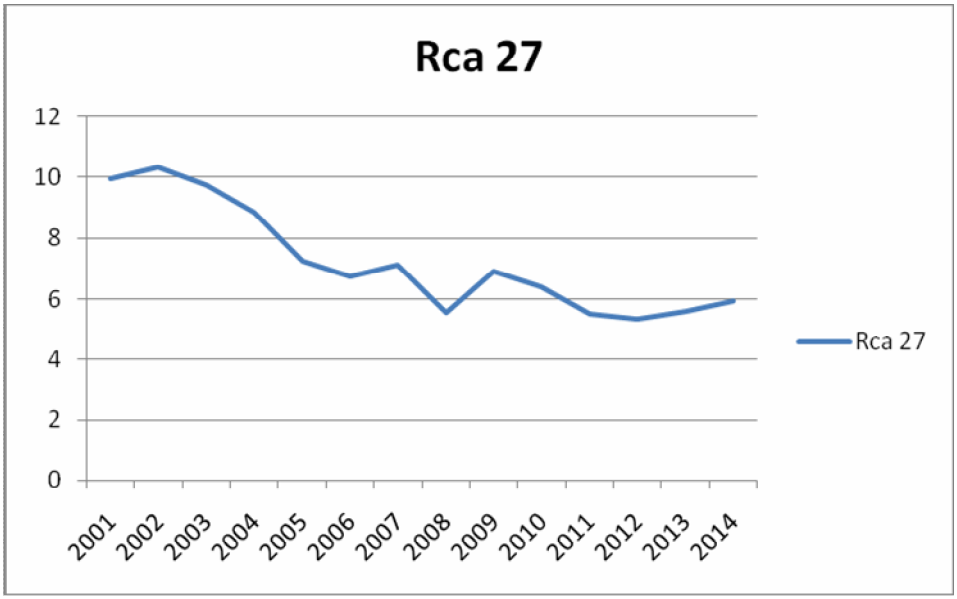

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

[1] أنظر الملحق رقم (1).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن RCA بالنسبة للمنتوج ذات التصنيف 27 (وقود معدني) الذي يمثل أعلى قيمة مقارنة بالمنتوجات الأخرى، حيث شهد المؤشر قيمة 9.95 سنة 2001 و قيمة 10.32 سنة 2002، ثم تناقص إلى قيم تتراوح ما بين 9.95 و 5.92 ، أي أن التجارة ضمن هذا القطاع ترتبط بتذبذب الأسعار في الأسواق الدولية

الجدول رقم (3-9): الميزة النسبية للمنتوجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	Rca 31	Rca 41	Rca 45	Rca 28
2001	0,95740437	0,34540308	0,014974571	0,60329882
2002	0,42697532	0,34720614	0,001412927	1,23386298
2003	0,70672541	0,24571564	0,097262306	0,75523467
2004	0,5426458	0,14138085	0,089982393	0,668783
2005	0,43515408	0,06571499	0,144046583	0,62830551
2006	0,07316374	0,12537304	1,027577236	0,49766242
2007	0,01296072	0,12498138	0,114140851	0,4529846
2008	0,00975758	0,17256954	0,184923671	0,56087636
2009	0,00096082	0,16072803	0,401737311	0,62093676
2010	0,012467	0,16843475	0,777046283	0,55304811
2011	0,03121198	0,24170227	2,090114072	0,7254933
2012	0,03137967	0,19288236	0,757488504	0,88047898
2013	0,01608125	0,20725784	1,134169972	0,77720626
2014	1,3007536	0,22783383	1,428576202	1,52739347

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

[1] انظر الملحق رقم (2-3-4-5).

الشكل رقم (1-2): منحنى يبين المزايا النسبية للمنتوجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات

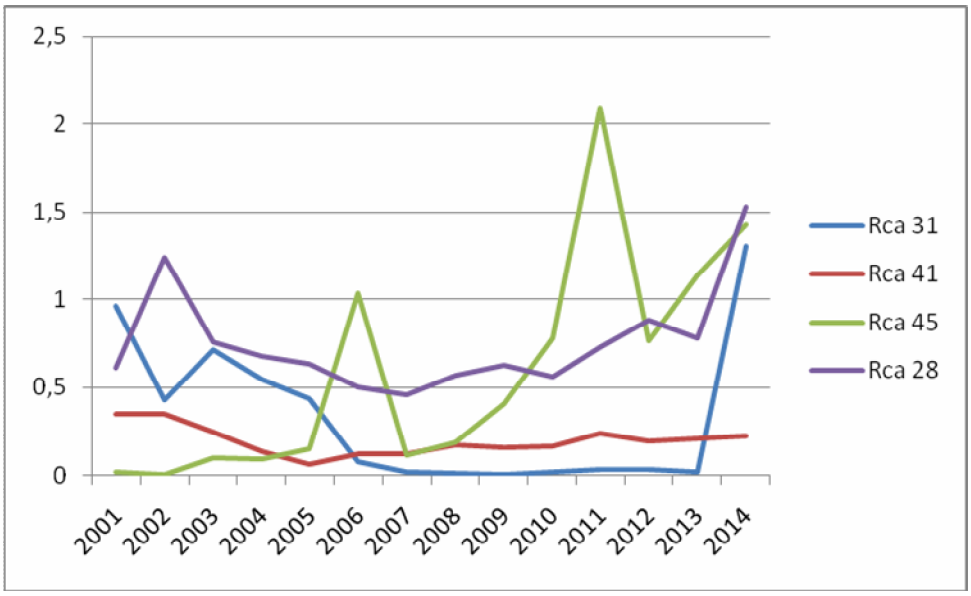

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الأسمدة: شهد المؤشر ارتفاعا نسبيا من 2001-2005، إلى غاية 2006 بدأ بالانخفاض حتى 2013، أما في 2014 بلغ المؤشر 1.3 كأعلى قيمة، أي أن التجارة متوفرة في صناعة الأسمدة.

صلال وجلود خام: بدأ المؤشر بالنمو بعد سنة 2008 ليبلغ أقصى قيمة له في 2014 حوالي 0,22.

فلين ومصنوعاته: شهد المؤشر زيادة سنة 2006 على غرار السنوات السابقة التي تراوحت قيمها 0.01-0.14، ثم عاودت الارتفاع من جديد لتبلغ أعلى قيمة لها في 2011 بـ 2.09.

منتجات كيميائية غير عضوية: شهد المؤشر قيمة مرتفعة في 2002 حوالي 1.23، حيث عرفت تذبذبا في قيمها التي تراوحت ما بين 0.75-0.77، و في 2014 بلغ المؤشر 1.52 أي أن التجارة ضمن هذا القطاع ليست قائمة باستمرار بل تزداد في سنوات معينة، أو أن الأسعار تراجعت.

II –تطبيق مؤشر الميزة النسبية على الصادرات الليبية.

الجدول رقم (3-10): الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة [1]

السنوات	RCA 27	RCA 31
2007	6,988841669	2,49302439
2008	5,473956284	1,267601674
2009	6,841586129	0,424708228
2010	6,329182431	0,000835208
2011	5,418463198	0,887627892
2012	5,379794921	0,053475333
2013	5,58783736	0,088998206
2014	58,74388096	0,793071727

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

الشكل رقم (1-3): منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة

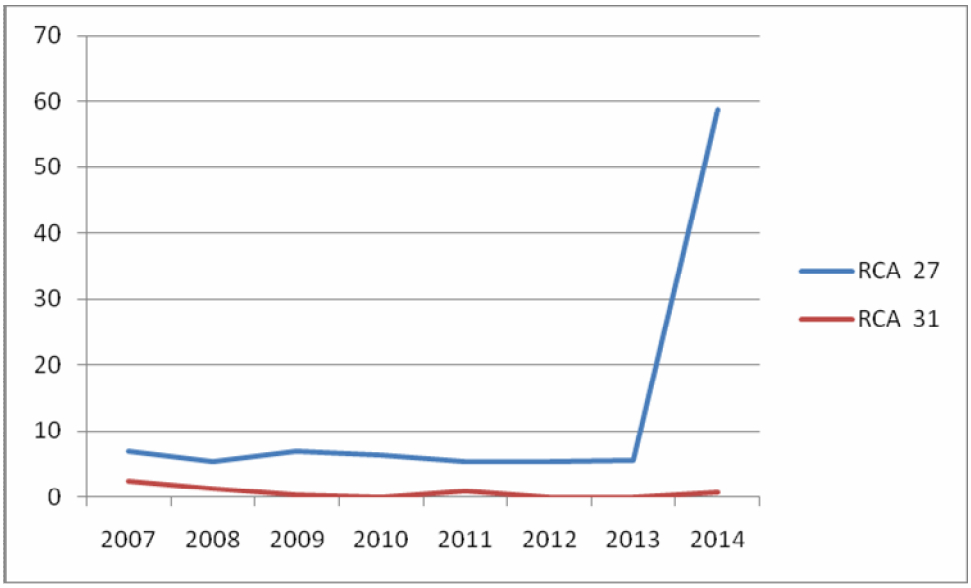

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-وقود معدني: عرف المؤشر تذبذب في السنوات 2007-2013 بالقيم التالية 6.98-5,58 على الترتيب نظرا للأوضاع السياسية و الأمنية، ليبلغ أقصى قيمة سنة 2014 تقدر بـ 58.74. أي أن جل صادرات ليبية كانت عبارة عن هذا المنتوج.

[1] انظر الملحق رقم (26-30).

-الأسمدة: كانت قيم هذا المنتوج ما بين سنتي 2007- 2008 مرتفعة مقارنة بباقي السنوات التي تراوحت ما بين 0.42- 0.79 من 2009- 2014.

الجدول رقم (3-11): الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة خارج المحروقات [1]

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
RCA 29	0,71141074	0,6558848	0,47539937	0,498560441	0,277812883	0,014920529	0,11303655	0,18495301
RCA 74	0	0,00425751	0,00010621	0	0,001382997	0,018849206	0,092109	0,34434564
RCA 28	0,03447988	0,148064087	0,01725829	0,051906235	0,036994213	0,080377732	0,19080327	0,50082318
RCA 41	0,00610304	0,004857567	0,01154973	6,84688E-05	0,250514456	0,08244118	0,17353561	0,24791562
RCA 78	0,1241495	0	0	0,001875355	0,000120313	0,389242037	0,69352312	0,90622796
RCA 51	0,01068112	0,15966907	0,01180792	0,014499784	0,16550421	0,065184262	0,11953247	0,30567077
RCA 47	0,00010261	7,82205E-05	0,00100921	0	0,012635258	0,025738372	0,02114294	0,02472623
RCA 05	0	0	0	0	0,023090913	0,009227132	0,04705276	0,03515092

المصدر: من إعداد الطالبة بعد حساب RCA اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

لشكل رقم (1-4): منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة خارج المحروقات

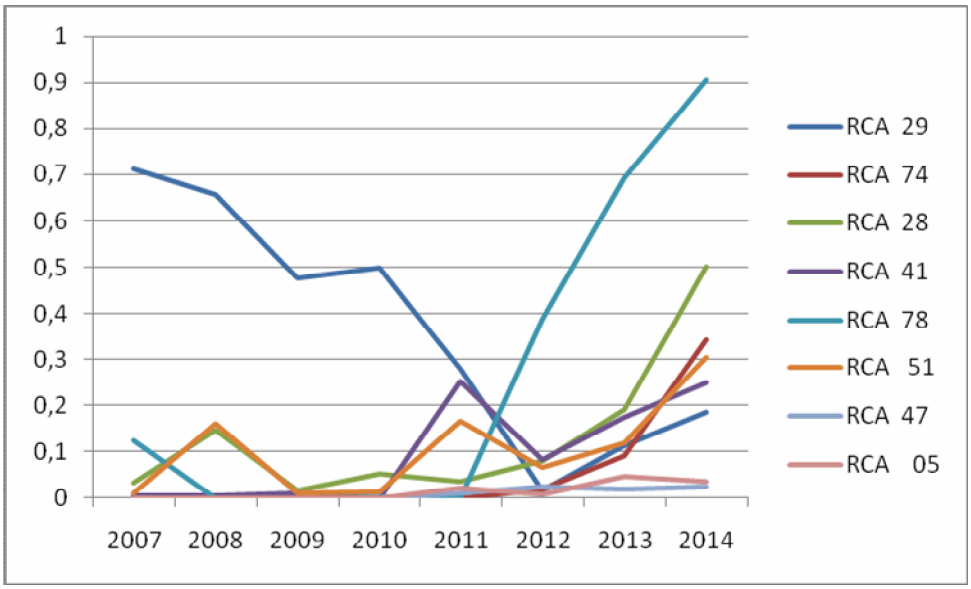

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-منتجات كيميائية عضوية: كان المؤشر في حالة زيادة من 2007-2011 بينما تراجع في سنة 2012 بقيمة 0.01 ليعود للارتفاع في سنتي 2013-2014 بـ 0.11-0.18 على التوالي.

[1] انظر الملحق رقم (27-28-29-31-32-33-34-35).

-نحاس و مصنوعاته: كانت القيم شبه معدومة من 2007-2013، حيث شهدت أقصى قيمة لها في 2014 بـ 0.34.

-منتجات كيميائية غير عضوية: في الغالب لم يشهد المؤشر زيادة الا في سنة 2014 بـ0.50

-صلال وجلود خام: أقصى قيمة حققها هذا المنتج كانت سنة 2010 بقيمة قدرها 6.84 مقارنة بالسنوات الأخرى التي لم تتجاوز 1.

-رصاص ومصنوعاته: كانت كل قيم هذا المنتوج أقل من 1 حيث شهدت ارتفاع طفيف في السنوات 2012-2013-2014 بالقيم التالية 0.38- 0.69- 0.90.

-صوف، وبر حيواني ناعم أو خشن، خيوط و أقمشة منسوجة من شعر الخيل: تقريبا كانت حركة المؤشر مماثلة لمؤشر الرصاص و مصنوعاته لكنه ارتفع سنة 2014 ليبلغ أعلى قيمة 0.30.

-عجائن من خشب أو من مواد ليفية: بلغت أقصى قيمة لها في 2008 بـ 7.82، أما مؤشرات باقي السنوات كانت شبه منعدمة.

-منتجات أخري من أصل حيواني: لا تمثل التجارة منها سوى قيم ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: المزايا النسبية لتونس و المغرب و موريتانيا

سنقوم في هذا المطلب بدراسة المزايا النسبية لكل من تونس و المغرب و موريتانيا.

III – تطبيق مؤشر الميزة النسبية على الصادرات التونسية.

الجدول رقم (3-12): الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 62	RCA 85	RCA 31	RCA 15
2001	18,7516274	91,3224945	17,70436544	7,298273289
2002	18,0108864	0,86672096	17,57597782	2,826862623
2003	18,0956603	0,97161213	17,09802107	4,49106847
2004	18,0593567	1,01127988	17,62494163	14,9893243
2005	16,744101	1,07040684	14,72954386	11,50465932
2006	14,8883697	1,1197016	16,17918048	18,11806361
2007	14,4354842	1,22059442	14,75437954	10,36446508
2008	12,5959448	1,31388643	16,81615205	7,902456843
2009	12,1703399	1,44704662	13,80308129	7,102441545
2010	12,1305652	1,72118962	13,56699745	5,291290457
2011	12,2362904	2,12878147	6,270710471	6,234487037
2012	10,9574734	2,00299762	7,808787421	6,646852703
2013	10,6556755	1,92990374	0,971039088	7,383479181
2014	9,63191779	1,99157487	8,234976114	4,444214411

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

الشكل رقم (1-5): منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات

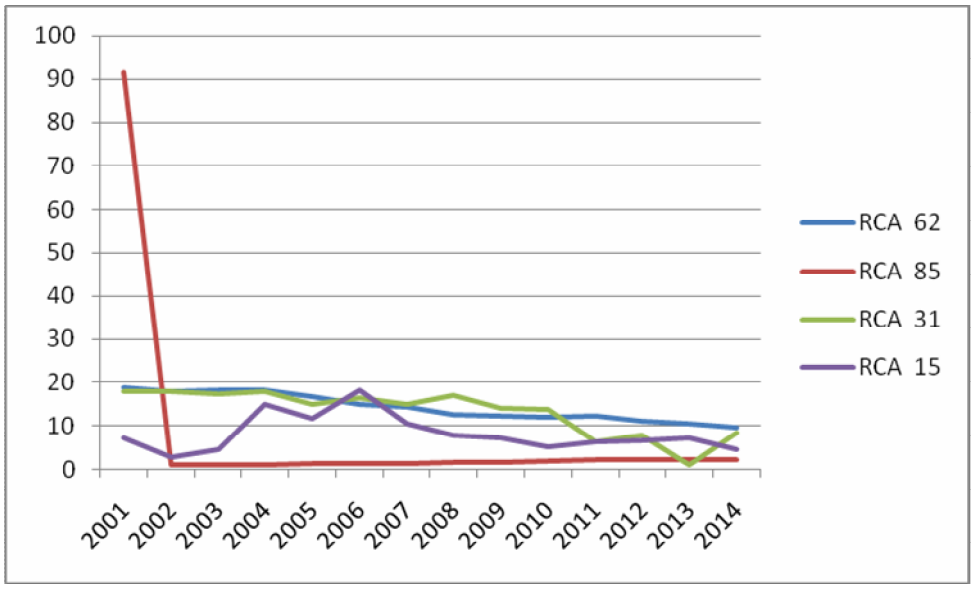

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

[1] انظر الملحق رقم (6-7-9-13).

-ألبسة و توابع ألبسة من غير المصنرات أو الكروشيه: نلاحظ أن المؤشر كان مرتفعا في سنة 2001بـ 18.75 و بدأ في الانخفاض ليصل إلى 9.63 في 2014.

-باقي المنتجات: (آلات و أجهزة و معدات كهربائية و أجزائها، الأسمدة، شحوم و دهون و زيوت حيوانية و نباتية)، فينطبق عليها نفس تحليل المنتوج رقم 62.

الجدول رقم (3-13): الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 61	RCA 64	RCA 08	RCA 28	RCA 63	RCA 03
2001	5,56501044	6,422721115	2,793512993	6,03316895	3,6952705	1,93572872
2002	6,20801544	6,574815419	2,492779962	5,76959747	5,11026789	2,05637097
2003	5,89710529	7,050996021	2,172112151	4,33537231	5,41409547	2,19008863
2004	5,50018266	6,661465576	2,402718747	4,85804262	5,35775557	2,18818925
2005	4,94858233	6,586839116	2,693768126	5,443252	4,90764789	2,66847762
2006	4,78669608	6,523851482	2,308525504	5,10332354	5,14338256	2,74956134
2007	4,38244998	6,312342072	2,92617383	4,28308556	6,48220723	2,45265453
2008	4,42038135	5,458540287	2,722929434	7,10745835	5,23952656	2,2220184
2009	4,60299589	5,322957891	2,858863182	5,66402422	4,88353564	1,63501565
2010	4,24667557	5,384385041	3,056232542	5,30010212	4,80494101	1,44389212
2011	4,29009026	5,188266158	3,051213817	3,47914448	4,57344689	1,89940508
2012	3,67428718	4,616225929	3,121986323	2,07732307	4,63589299	1,52940577
2013	3,44522781	4,039547866	3,340433701	4,16619682	4,16682284	1,44709799
2014	3,39996199	3,712387996	3,211716128	4,73906465	4,68018638	1,35260793

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

[1] انظر الملحق رقم (8-10-11-12-14-15).

الشكل رقم (1-6): منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات

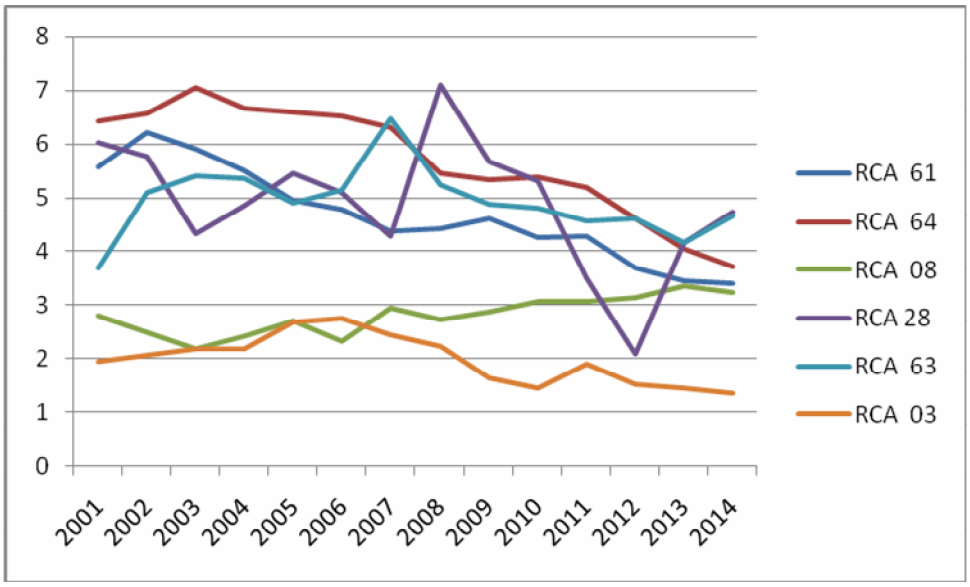

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-ألبسة و توابع ألبسة من المصنرات أو الكروشيه، أحذية و طماقات و ما يماثلها: شهدت انخفاض في مؤشر الميزة النسبية بشكل مستمر من 2001-2014 بالقيم التالية بحوالي 5.56-3.39 على التوالي.

-فواكه وأثمار قشرية صالحة للأكل: بدأ المؤشر بنمو نسبي من 2001-2014 دون أي انخفاض ليصل المؤشر إلى قيمة 3.21.

-منتجات كيميائية غير عضوية، أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية، أسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات المائية: كانت قيم كل منها متذبذبة حيث لم تتعدى القيم التالية 7.10-6.48 - 2.64 حسب ترتيب المنتوجات السالفة الذكر.

IV-تطبيق مؤشر الميزة النسبية على الصادرات المغربية

الجدول رقم (3-14): الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 31	RCA 28	RCA 03	RCA 07	RCA 61	RCA 16	RCA 08	RCA 26
2001	19,811928	9,43814121	12,1906011	6,76309473	7,00883496	12,5133781	6,86559376	1,93864062
2002	17,6274968	9,4689485	12,6284026	7,315938767	6,7656631	12,4615172	6,81516476	2,22465814
2003	16,7782161	9,47588544	10,9988972	7,872411668	7,14669585	15,0938191	7,27607604	1,39829531
2004	16,9658416	11,7137061	7,86031637	8,486540799	6,88533918	14,7814929	7,48518651	1,31324362
2005	14,6076491	11,768866	10,1341202	8,599312554	5,75222449	14,9958008	8,81176514	1,20182374
2006	17,0127027	11,9140349	10,4428976	7,27497442	5,26386865	15,9275041	7,01253441	1,62997175
2007	20,1318852	10,4022149	11,7191205	9,691898962	5,2830242	13,9584291	7,06223763	1,58145869
2008	14,9703001	18,4542821	10,8525191	8,886597977	3,82920303	12,4239039	7,26809963	0,8546423
2009	14,9974346	10,4807978	10,0160137	10,66395413	4,42128708	15,9829772	6,73455031	1,1152911
2010	24,1079669	12,259801	7,95361763	9,036626739	3,92566918	13,9572403	6,42417206	1,28478079
2011	25,3913704	12,8144968	7,75791842	9,939548476	3,82763951	9,96413041	7,12431939	0,71722784
2012	27,1820786	11,054823	8,07765821	9,842829765	3,73566762	12,1367014	5,73978204	0,88708741
2013	0,24185314	0,98360907	0,79813648	1,054825293	0,31482019	1,20394608	0,59808233	0,08358519
2014	24,2058608	10,1070932	7,10545498	10,05071654	2,89587237	11,5732277	5,1945655	0,83270048

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية

الشكل رقم (1-7): منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات

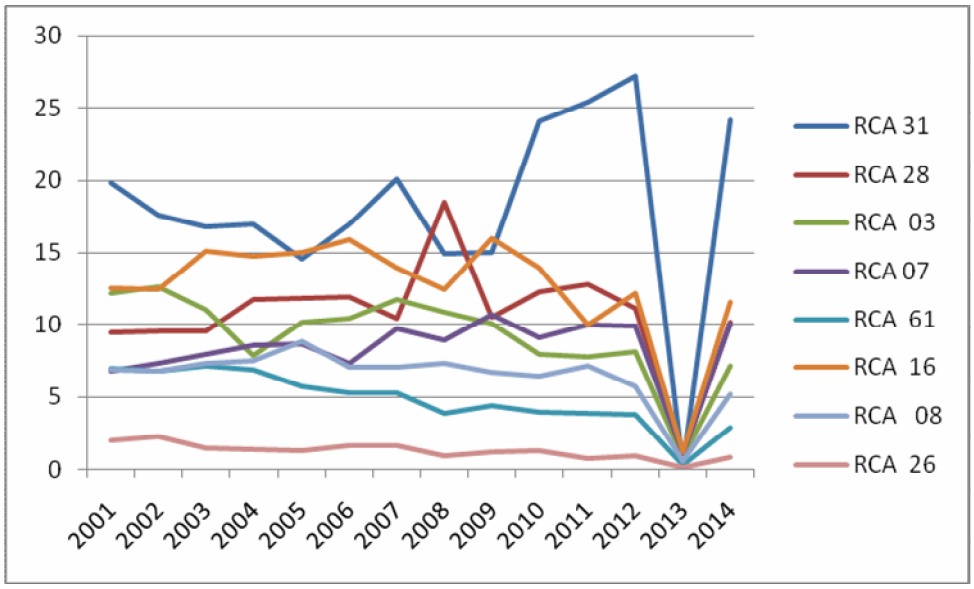

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

[1] انظر الملحق رقم (17-18-19-20-21-22-23-25).

-الأسمدة: تميزت ما بين الفترة 2001-2005 بانخفاض قدر بـ 19.81- 14.60 ثم رجعت إلى الارتفاع حيث حققت أقصى قيمة سنة 2012 قدرت بـ 27.18 و أدنى قيمة قدرت بـ 0.24 في 2013.

-منتجات كيميائية غير عضوية، أسماك قشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات المائية، خضر نباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل، ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه، محضرات لحوم ومحضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللا فقريات المائية، فواكه و أثمار قشرية صالحة للأكل، خامات- معادن: كل هذه المنتجات كانت ميزتها التنافسية متذبذبة في كل السنوات عدا سنة 2013 التي شهدت قيمة أقل من 1.

الجدول رقم (3-15): الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 62	RCA 25
2001	13,6888692	21,905365
2002	12,703452	19,8890092
2003	13,7342567	17,9583381
2004	14,4897282	19,2560958
2005	12,957665	20,7187072
2006	14,483757	20,2502342
2007	13,9536919	22,11125
2008	10,8322107	394,304357
2009	12,535292	16,9329536
2010	10,7778053	25,8137506
2011	9,59530036	30,6331943
2012	99,8426082	31,6122045
2013	0,91852485	0,2470726
2014	8,06951594	19,8991167

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قاعدة بيانات التجارة الدولية.

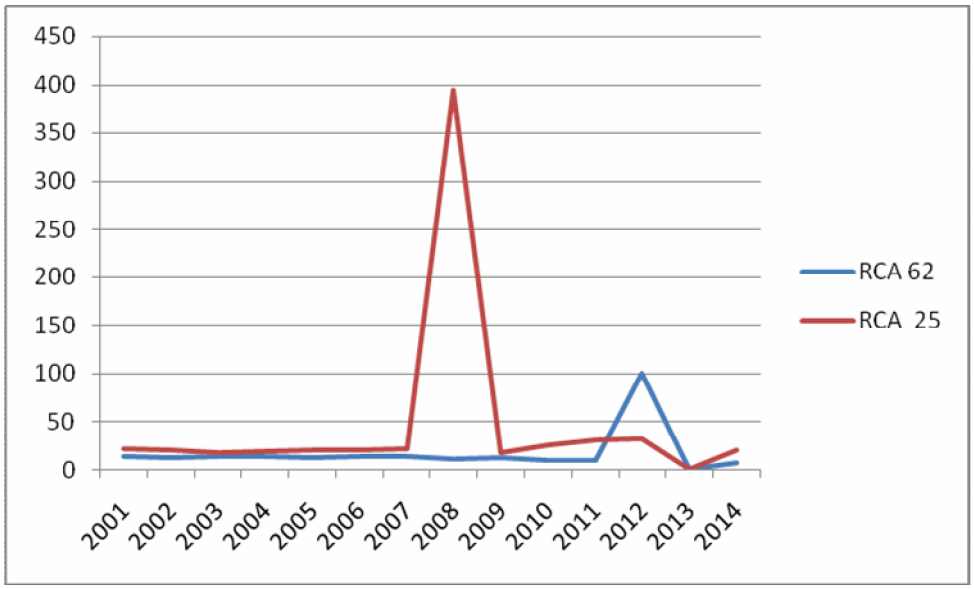

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-ألبسة وتوابع ألبسة من غير المصنرات و الكروشيه: كان الانخفاض دائما في سنة 2013 بقيمة 0.91 مقارنة بالسنوات الأخرى التي شهدت قيم متذبذبة تراوحت بين 8-10-12-13-14 بالتقريب، لتصل إلى أقصى قيمة في سنة 2012 و التي بلغت 99.84.

-ملح، كبريت، أتربة وأحجار، ومواد جبسيه، كلس (جير) و إسمنت: تقريبا كانت حركة المؤشر مماثلة للمؤشر 62 غير أن أقصى قيمة حققت سنة 2008 بقيمة 394.30.

V- تطبيق مؤشر الميزة النسبية على الصادرات الموريتانية

الجدول رقم (3-16): الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 26	RCA 03
2007	61,8114202	34,48820973
2008	61,3327589	35,04360438
2009	60,8072666	45,15290496
2010	21,2653091	74,47321883
2011	44,995385	29,86382821
2012	39,8233924	41,3377938

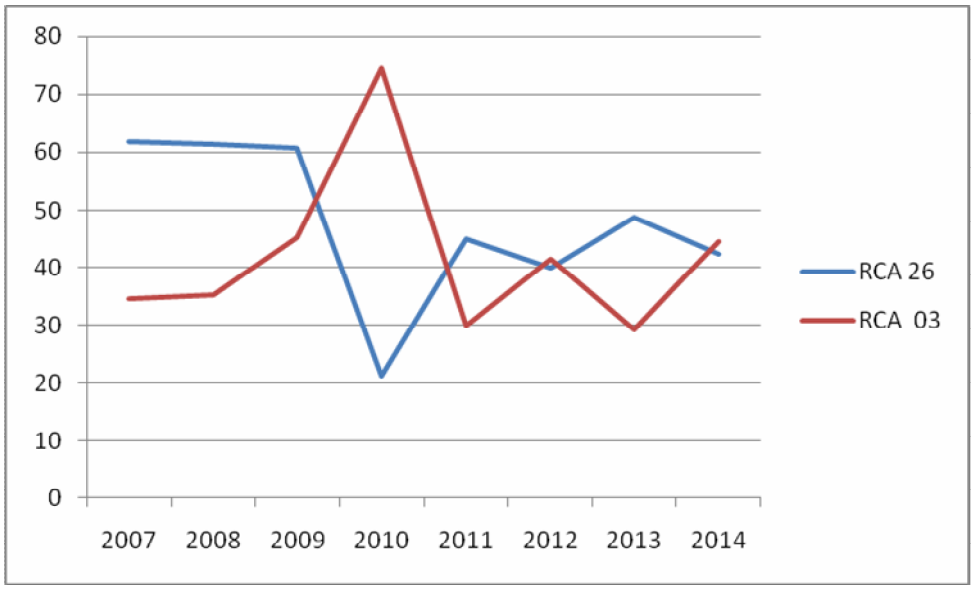

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-خامات، معادن: كانت القيم مرتفعة في السنوات الأولى 2007-2009 مقارنة بالسنوات الأخيرة، لتسجل أدني قيمة لها في سنة 2010 بـــ 21.26.

-أسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات المائية: على عكس المنتج رقم 26 سنة 2010 حقق المؤشر أقصى قيمة بلغت 74.47 أما باقي السنوات كانت في تذبذب أي بين الارتفاع و الانخفاض.

الجدول رقم (3-17): الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات[1]

السنوات	RCA 71	RCA 23	RCA 16	RCA 41
2007	1,308530659	0,989495482	4,76717737	0,02485338
2008	3,202975124	1,173269567	3,07869134	0,05945461
2009	5,455062545	2,579187342	1,61317117	0,0873962
2010	11,59629645	11,29126994	4,39830221	0,32264087
2011	3,836767532	3,840601164	1,18903589	0,11525963
2012	0,290693752	3,443136358	0,80795973	0,20364559
2013	3,176982889	4,05835436	0,85713343	0,11206194

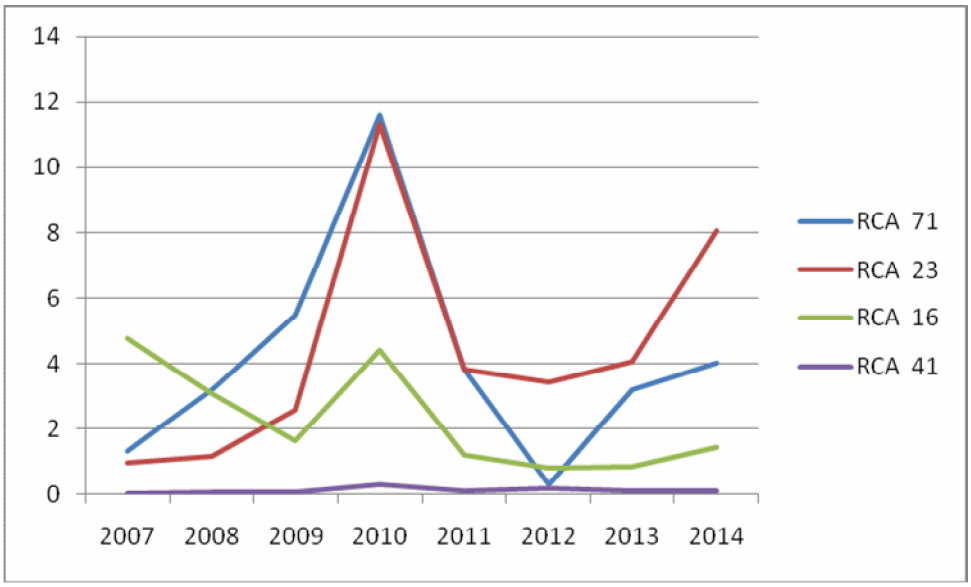

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

-لؤلؤ طبيعي أو مستنبت و أحجار كريمة أو شبه كريمة و معادن ثمينة و معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة: سجل مؤشر الميزة النسبية تذبذب في القيم قبل و بعد سنة 2010، حيث هذه الأخيرة بلغت قيمتها كأقصى حد 11.59.

-بقايا ونفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات، محضرات لحوم و محضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللا فقريات المائية: شهدت هذه القيم تذبذب في كل السنوات، عدا سنة 2010 التي حقق فيها المؤشر أعلى قيم حيث سجل المنتوج 23 قيمة 11.29 و المنتوج 16 سجل 4.76 في سنة 2007.

-صلال وجلود خام: مؤشر الميزة التنافسية لم يتجاوز 1 في كل السنوات.

المطلب الثالث: المزايا النسبية لدول المغرب العربي ما بين التشابه و التمايز

لقد حاولنا في هذا المطلب التطرق إلى المنتوجات التي تمتلك فيها دول الاتحاد أوجه التماثل والتمايز حيث أننا قمنا باختيار 10 منتوجات الأولى في دراستنا.

الشكل رقم (1-11): منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين الجزائر و ليبيا

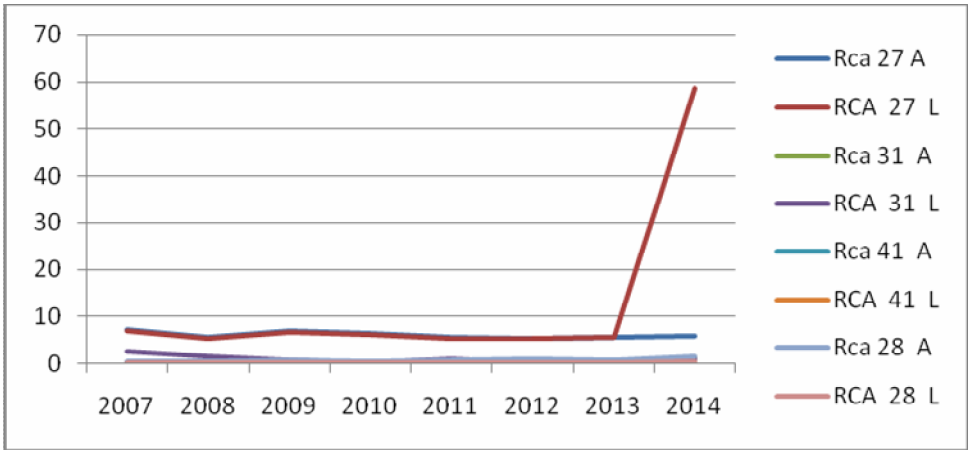

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

بين الجزائر و ليبيا: تتماثل كل من الدولتين في عدة منتوجات تتمثل في (27-31-41-28) حيث أن ليبيا حققت ميزة نسبية للمنتوج 27 بلغت 58.74 كأعلى قيمة سنة 2014 مقارنة مع الجزائر التي كانت منخفضة، أما المنتوج 31 فقد تقاربت فيه القيم نوعا ما و المنتوج 41 لم تتجاوز فيه القيم 1 عدا سنة 2010 التي حققت فيها ليبيا 6.84، أما في ما يخص 28 أيضا كانت القيم منخفضة لكلا البلدين غير أن الجزائر حققت في سنتي 2002 و 2014 – 1.23 و1.52 كأعلى قيم.

الشكل رقم (1-12): منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين المغرب و تونس و موريتانيا

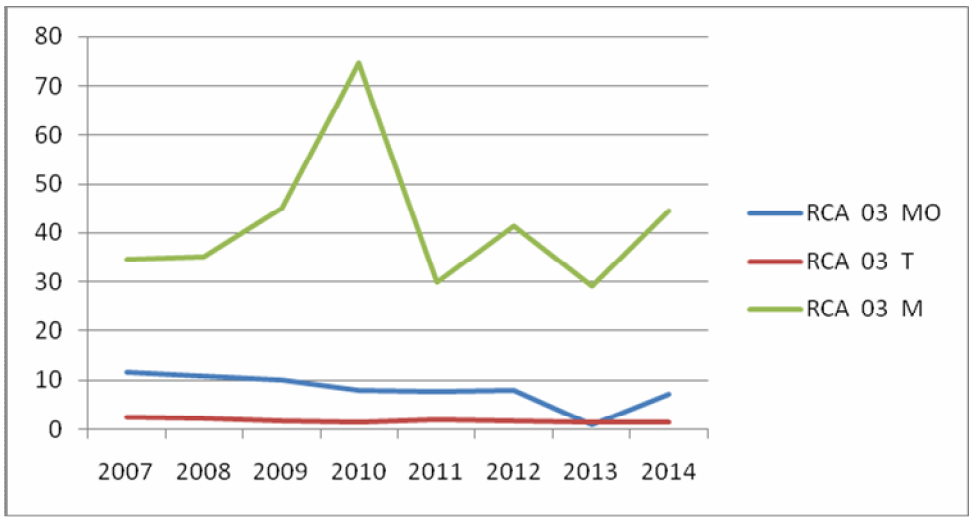

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

بين المغرب وتونس وموريتانيا: تتماثل الدول الثلاث في تصدير المنتوج ذو التصنيف 03 حيث تحتل موريتانيا المرتبة الأولى في ذلك و حققت سنة 2010 أعلى قيمة لها بـ74.47.

الشكل رقم (1-13): منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين موريتانيا و المغرب

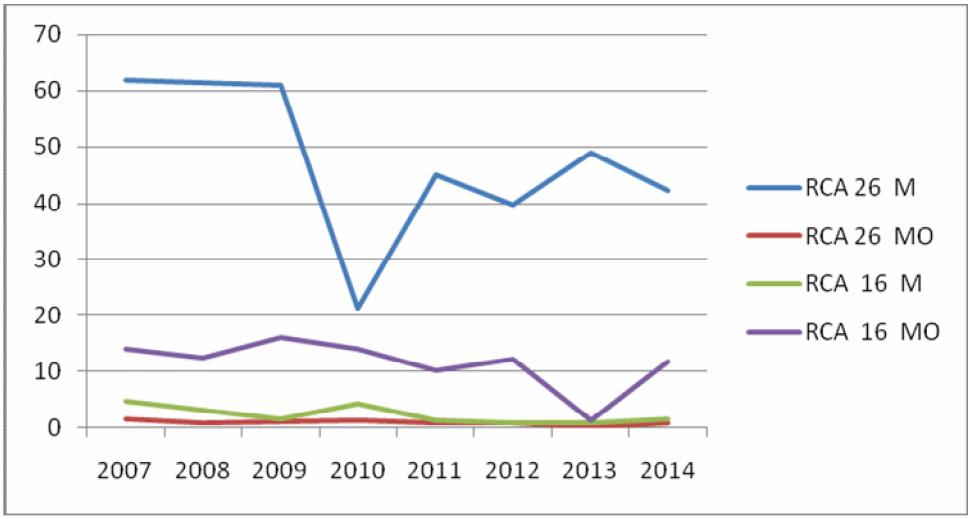

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

بين موريتانيا و المغرب: كان التماثل في المنتوجات التالية (26-16)، امتلكت موريتانيا ميزة نسبية في المنتوج 26 و الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الانخفاض شمل كلا الدولتين و رغم ذلك بقيت موريتانيا في الصدارة، أما المنتوج 16 فحققت فيه المغرب ميزتها النسبية.

الشكل رقم (1-14): منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين تونس و المغرب

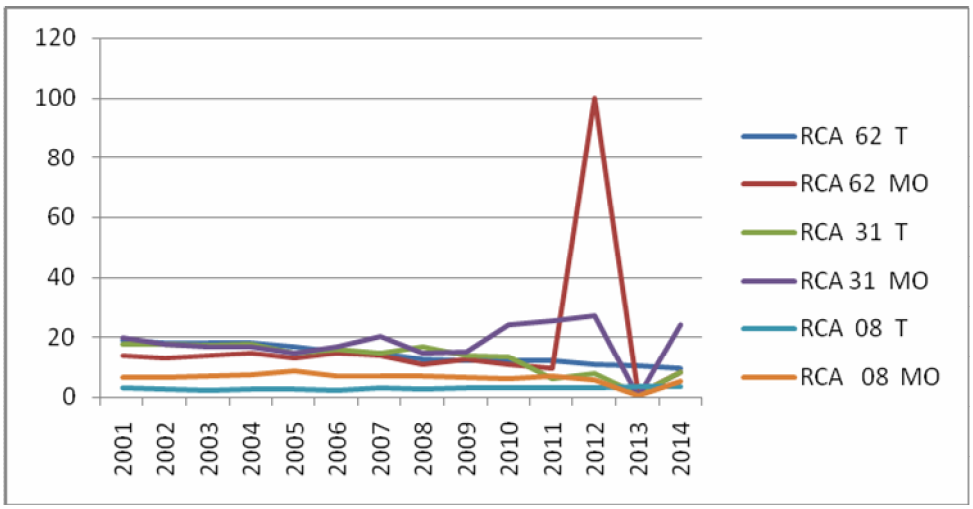

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **بين المغرب و تونس:** تشابهت في المنتوجات التالية (62-31-08)، امتلكت المغرب ميزة نسبية في المنتوج 62 و المنتوج 31 في سنة 2012 كأقصى قيمة لها مقارنة بكل السنوات في كلا البلدين و في المنتوج 08 في 2005.

✓ **الشكل رقم (1-15): منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين الجزائر و المغرب و تونس**

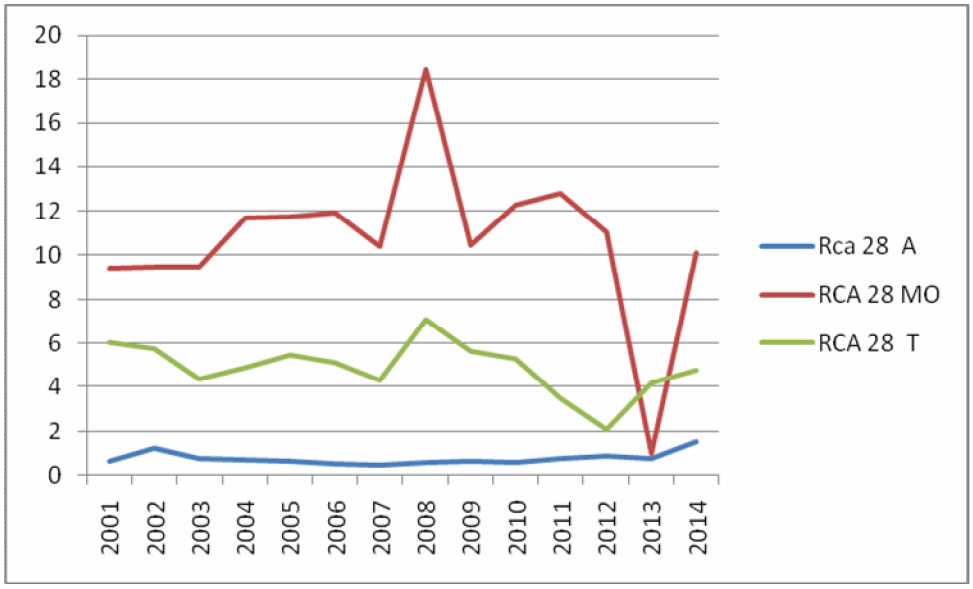

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

❖ **بين الجزائر و المغرب و تونس:** كان التشابه في تصدير المنتوج 28 حيث احتلت المغرب الصدارة في ميزتها النسبية سنة 2008 بقيمة 18.45 مقارنة بتونس و الجزائر التي قدرت بـ 7.10 سنة 2008 و 1.52 سنة 2014 على الترتيب.

ثانيا: أوجه التمايز في الميزة النسبية لدول المغرب العربي

❖ **بين الجزائر و ليبيا:** إن المنتوجات المصدرة من قبل ليبيا تحظى بالتنوع عكس الجزائر التي كانت منتوجاتها محصورة و تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات.

الجزائر: تتميز الجزائر بتصدير المنتوج 45 دون باقي الدول بميزة نسبية قدرها 2.09

ليبيا: تصدر مجموعة من المنتوجات (29-74-78-51-47-05) عن غيرها من دول الاتحاد، و رغم هذا التميز سجلت ميزة نسبية متدنية لا تتجاوز 1.

بين المغرب وتونس وموريتانيا

المغرب: تميزت المغرب بتصدير المنتوجين (07-25) على غرار دول الاتحاد، حيث حققت أعلى ميزة نسبية لها سنة 2008 بقيمة 394.30.

تونس: كان الاختلاف في المنتوجات التالية (85-64-15-63) امتلكت ميزة نسبية في المنتوج الأول بقيمة 91.32، و 7.05 في المنتوج الثاني و 18.11 في الثالث ظن أما الرابع حققت 6.48.

موريتانيا: صدرت على خلاف باقي الدول المنتوجين (71-23) بامتلاكها ميزة نسبية سنة 2010 في الأول بقيمة 11.59 و الثاني بـ11.29.

ثالثا: أهم المنتوجات التي تستوردها دول المغرب العربي من العالم و لبعض دول الاتحاد ميزة نسبية فيها

-وقود معدني(27): رغم أن كل من الجزائر و ليبيا يمتلكان ميزة نسبية في إنتاج الوقود المعدني إلا أن باقي دول الاتحاد تقوم باستيراده من العالم الخارجي بكميات و أسعار مرتفعة، تستطيع تجنبها و التوجه نحو الاستيراد من هاتين الدولتين للسير في طريق تحقيق التكامل المغاربي فصادرات الجزائر وحدها بقيمة 61.851.009 مليار دولار و ذلك مقابل واردات الدول الثلاث (تونس، المغرب، موريتانيا) التي تمثل 16.364.608 مليار دولار أما صادرات ليبيا تمثل 19.539.316 مليار دولار.

-آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزائها(85): يحتل هذا المنتوج المراتب الأولى من حيث واردات دول المغرب العربي من العالم الخارجي و رغم أن تونس تمتلك ميزة نسبية في ذلك فإن صادراتها تمثل 4.191.815 مليار دولار فهي لا تكفي و هذا ما يؤدي إلى عدم تحقيق التكامل الأمثل.

-ألبسة وتوابع ألبسة من المصنرات أو الكروشيه (61): رغم امتلاك المغرب ميزة نسبية لهذا المنتوج كما أشرنا سابقا، حيث تمثل صادراتها 879.368 مليار دولار إلا أن تونس و ليبيا تقومان باستيراده من العالم الخارجي والملاحظ أن المغرب كذلك تستورده لتغطية الفجوة، فلو قامت الدول باستيراده من هذه الأخيرة لكان هناك تقليل من الدين الخارجي وتحقق التكامل لأن واردات باقي دول الاتحاد لا تتجاوز 605.344 مليون دولار سنة 2014.

نحاس ومصنوعاته(74): تستورد تونس هذا المنتوج من العالم الخارجي بدلا من ليبيا التي تمتلك ميزة نسبية في ذلك باعتبارها من دول الاتحاد المغاربي التي تبلغ صادراتها 62.582 مليار دولار و هي نسبة ضئيلة مقابل واردات باقي دول الاتحاد التي بلغت 1.281.874 مليون دولار أي أن صادرات ليبيا لا تستطيع سد حاجة هذه الدول وهو ما يضاعف آفاق التكامل.

خلاصة الفصل

من خلال تطبيقنا لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة على صادرات المغرب العربي لاحظنا أن بعض المنتوجات امتلكت مزايا نسبية ظاهرة أو مزايا محتملة .

كما حللنا مؤشر الميزة النسبية بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة من طرف قاعدة البيانات باستخدام المنحنيات والأشكال البيانية فتبين لنا تخصص كل دولة من دول الاتحاد في إنتاج منتج معين أي أنها تمتلك ميزة نسبية في هذه المنتج وبعض الأشكال تبين لنا صفة الاشتراك في المنتوجات بين دول الاتحاد، حيث أن هناك دول تحظى بالتنوع في المنتوجات وكل دولة من هذه الدول تتخصص في منتوجات معينة عن غيرها من دول الاتحاد، من هنا نستنتج أن لدول الاتحاد مزايا نسبية مختلفة يجب استغلالها للوصول إلى التكامل.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى موضوع محوري أصبح الشغل الشاغل لكافة الدول على اختلاف مستوياتها من ناحية وعلى التجمعات الإقليمية من ناحية أخرى،و انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها حول واقع التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي وسبل تنميتها ومدى إسهامها في إرساء مؤشرات التكامل الاقتصادي لمغاربي، حيث بات من الضروري على الدول المغاربية في العصر الحالي، إقامة تكامل اقتصادي مغاربي قوي وفعال حتى تحافظ على بقائها في هذا العالم الذي أصبح اليوم يعج بالتكتلات الاقتصادية،و أصبح كل تكتل منها يريد أن يسيطر و يحتكر على أساليب التنمية ويجعلها في خدمة الدول الأعضاء فقط، وأمام هذا التوجه العام نحو إقامة التكتلات الاقتصادية التي تعتبر مفيدة إلى حد بعيد لأعضائها، حيث تعتبر التكتلات للدول الغير الأعضاء تحديا كبيرا و منافسا قويا،خصوصا إذ لم تكن منتمية لأي تكتل، فتحرير التجارة البينية لدول المغرب العربي يخلق سوقا مغاربيا واسعا يتمتع بوفرات الحجم و يستفيد من مزايا التخصيص والمنافسة وتقسيم العمل، بما يعمل على توفير السلع و الخدمات داخل الدول المغاربية بأقل سعر وأحسن جودة.

تختلف اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاديات المتطورة، بينما يفضي تباين اقتصادياتها نظريا إلى زيادة التبادل التجاري البيني لقاء توافر المزايا النسبية في التجارة، لكن ذلك لا يحدث بسبب حلقة التبادل التجاري.

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

✓ **اختبار الفرضية الأولى:** التي تمحورت في أن التكامل الاقتصادي له دور في تحسين اقتصاديات دول المغرب العربي، أثبتت هذه الفرضية صحتها و ذلك لما يؤديه التكامل من دور مهم في تنمية و تطوير التبادلات التجارية بين دول الاتحاد، عن طريق إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية بالإجراءات والتدابير الضرورية الكافية للإحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية لدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

✓ **اختبار الفرضية الثانية:** أثبتت الدراسة بأن الشراكة الأورو متوسطية هدفها الرئيسي هو إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، و الحفاظ على الاستقرار الأمني من جهة البحر الأبيض المتوسط، و مهما نتج عن الشراكة الاورو متوسطية من ايجابيات فإنها تبقى محفوفة بالمخاطر، و هذا ناتج للتبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي للدول المتقدمة، وما تشهده من فجوة تكنولوجية مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

✓ **اختبار الفرضية الثالثة:** ذكرنا سابقا أن المزايا النسبية لدول المغرب العربي تساعدها على التكامل و من خلال دراستنا توضح لنا أن تشابه المزايا النسبية لا يساعدها على التكامل أما إذا كانت مختلفة فهذا عامل يساعدها على التكامل مع العلم أن حجم صادراتها لا يكفي مقارنة مع مجموع واردات الدول الأخرى من الاتحاد أي أن المزايا النسبية تساعد على على التكامل لكن بدرجة غير كافية لإقامة التبادل.

ومن خلال كل ما سبق من عرض لحيثيات الدراسة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج: من عرض الدراسة السابقة وتحليل أهم محتوياتها أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها

1. أدى وقوع دول المغرب العربي على إقليم جغرافي قيامها بإجراء اتحاد اقتصادي واضح و منظم لكافة دول هذا الإقليم.
2. ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة من 2000-2012 مما يوضح أن كل لكل دولة سياساتها التجارية الخاصة مما يوضح التذبذب في التجارة البينية لهذه الدول في هذه الفترة.
3. عدم اتصاف التجارة البينية لدول المغرب العربي للسنوات 2000-2012 بالتنوع من حيث عدد السلع الواردة و السلع الصادرة فيما بينها، فقد كان النصيب الأكبر فيها لتجارة المواد الأولية و المواد الخام و الصناعات الخفيفة و المتوسطة.
4. يتصف الهيكل السلعي لبعض دول المغرب العربي بتنوع نسبي عنه في دول أخرى فنجد أن الهيكل السلعي لصادرات المغرب وتونس بها تنوع أكثر من الهيكل السلعي لصادرات الجزائر و ليبيا التي تشكل النفط الخام و مشتقاته النصيب الأكبر في الصادرات بنسبة تجاوزت 95%من إجمالي صادراتها على حساب المنتجات الزراعية و الصناعية.
5. قلة الاهتمام بالبنية التحتية الفعالة و المنتجة، كالطرق و الموانئ و المطارات و عدم وجود خدمات و شركات مشتركة مما يضع صعوبات جمة في نمو التجارة البينية بين دول المغرب العربي.
6. تتجه أغلب الصادرات الخارجية لدول المغرب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي و بالأخص التجارة الخارجية لكل من ليبيا و الجزائر و تونس و المغرب.
7. انخفاض الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة كالأراضي الصالحة للزراعة و المياه و المواد الأولية و التي يصدر أغلبها خام إلى العالم الخارجي.

8. تصدر أغلب المواد الأولية في دول المغرب العربي كمنتج خام، كالحديد و الفوسفات و النحاس والنفط و تقوم باستيراده مصنعا مما يعني ضعف القدرات الصناعية في هذه الدول.
9. عدم استقلالية اقتصاديات دول المغرب العربي فهي تابعة لاقتصاديات عالمية تتحكم فيها وتتأثر بها كالاتحاد الأوروبي فهو يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات كل من تونس، الجزائر، المغرب.
10. إجمالا اتجهت الصادرات البينية لدول المغرب العربي للانخفاض في فترة الدراسة.

التوصيات

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، و إلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة و التي من أهمها:

1. الاهتمام بالمصالح التجارية وبالأخص التجارة البينية بين هذه الدول وذلك في إطار اتفاقيات جماعية فاعلة بعيدا عن النظرة السياسية و الإقليمية لرؤساء حكومات هذه الدول.
2. عدم تدخل الدولة في النشاط التجاري و الاقتصادي لدول المغرب العربي إلا في نطاق ضيق الفرض منه التنظيم فقط.
3. دعم التجارة البينية لدول المغربي العربي بإلغاء كافة الرسوم والضرائب والتعقيدات الإدارية عند المعابر الحدودية و المطارات و الموانئ و إصدار قانون واضح و ملزم بذلك و متابعة تنفيذه.
4. التنسيق بين دول المغرب العربي فيما بينها فيما يتعلق بالسياسات المالية و النقدية و أسعار صرف عملاتها و معاملتها التجارية تجاه العالم الخارجي.
5. إنشاء مشروعات إستراتيجية مختلفة و مشتركة بين دول المغرب العربي في المجالات الزراعية و الصناعية و إعطاء القطاع الخاص النصيب الأكبر منها وفق خطة محكمة بعيدة المدى و التركيز على الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و تقنيات عالية.
6. الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي و المالي و الخصخصة و الإصلاحات الهيكلية الأخرى و التخلص من أعباء خدمة الديون.
7. العمل على إنشاء مصارف إقليمية تقدم خدماتها و تسهيلاتها لرجال الأعمال و التجار بين دول المغرب.
8. العمل على تكثيف مثل هذه الدراسات و السعي إلى تعميقها و تحويلها إلى واقع اقتصادي معمول به.

آفاق البحث

من خلال دراستنا لموضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي و تفعيل سياساتها لتنمية تجارتها والتعمق في التحديات بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تطور هذه التجارة، بالرغم من المقومات التي تزخر بها دول المغرب العربي و تنوعها، توصلنا في الأخير إلى النتائج و اقترحنا بعض التوصيات، إلا أن موضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي، و ذلك بعرض تجربة تكامل المغرب العربي الذي يطرح نفسه كدراسة التغيرات العالمية، و في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها بعض دوله من ثورات، ارتأينا في الختام طرح بعض الدراسات المستوحات من هذا الموضوع وهي:

- ✓ الرؤى المستقبلية لتجربة اتحاد المغرب العربي في ظل التطورات الراهنة؛
- ✓ إعادة بعث مشروع التكامل لمغاربي العربي و دوره في تفعيل تجارتها البينية؛
- ✓ التجارة البينة لدول المغرب العربي و دورها في تطوير الصناعات التحويلية؛
- ✓ المعوقات الكيفية للتكامل و سبل معالجتها.

قائمة المراجع

- **المراجع**

1-باللغة العربية:

1-أقاسم قادة وآخرون، دراسات اقتصادية – دورية تصدر عن مركز البحوث و الدراسات الإنسانية -، العدد الرابع، مركز البصيرة مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث الجزائرية، الجزائر، 2004.

2- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية و السياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر،عمان ، الأردن، 2011.

3- جميل مطرو على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

4-جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2009

5-حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

6-رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001.

7-زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

8- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.

9- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل و المعوقات السياسية 1989- 2007، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

10-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

11-عبد الحميد عبد المطلب،السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

12- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،1997.

13-كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14-كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشرو التوزيع، القاهرة، مصر، 2015 /1436.

15- محمد أحمد الدوري، في التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، بنغازي، ليبيا، 2007.

16- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

17- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

18-نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤيةإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2006.

19-هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

20-يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، 2010.

21-إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2007.

أطروحات دكتوراه و رسائل جامعية:

أطروحات دكتوراه:

1-عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006،

2- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية– حالة دول المغرب العربي، (أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير- جامعة الجزائر3، غير منشورة)،2003 – 2004.

رسائل الماجستير والماستر:

3-العالية الشرع، أثر اتفاقية التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية، (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية- جامعة غرداية، غير منشورة)،2011/2010.

4-آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، (مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر،غير منشورة)، باتنة، 2006-2007.

5-بن موسى بشير، سياسات تفعيل التجارة البينية - دراسة حالة دول المغرب العربي-، (مذكرة ماجستير فرع تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر، غير منشورة)،2011 – 2012.

6-بورحلة ميلود، بوثلجة عبد الناصر، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأداء والمعوقات في الفترة(1998-2010)، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر.

7-بارق أحمد، الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على التكامل الاقتصادي العربي، (مذكرة ماجستير، اقتصاد و تنمية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت، 2010-2011.

8-عادل زغدى، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، (مذكرة الماجستير،اقتصاد دولي،مجامعة حمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2012-2013.

9-محيريق عدنان، واقع و آفاق التجارة العربية البينية، (مذكرة ماجستير،نقود و مالية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006_2007.

10-نورين الحاج ، دول المغرب العربي بين التكامل و التنافس – دراسة تحليلية -،(مذكرة الماستر، تجارة دولية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت، 2012_2013.

11-غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي –دراسة حالة قطاع الصناعة -، (مذكرة ماجستير،تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، غير منشورة)، ورقلة، 2008-2009.

12-لخضر مداني، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، (مذكرة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2006.

13-شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الدولية، (مذكرة ماجستير تخصص إدارة العمليات التجارية- جامعة الجزائر 3، غير منشورة)، 2011/2012.

14-إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية –دراسة تقييميه لمجموعة من المتغيرات -، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، –بسكرة-، 2012/2013.

15-لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية، (مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي- جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2011 – 2012.

- **المقالات العلمية:**

1-عبد الكريم هشام، تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي-قراءة اقتصادية-، ملف اتحاد المغرب العربي، 2011/04/29، 16:36.

2- علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، مركز الجزيرة للدراسات ، ندوة، 17-18 فبراير 2013.

3–فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سعد دحلب - الجزائر-، عدد 11، سنة2012.

4-كبير سمية، أداء التجارة العربية والبينية (2000 -2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف.

5-لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6-مجلة الجامعة المغاربية ، طرابلس ،ليبيا، العدد السابع / السنة الرابعة ، 2009.

- **المؤتمرات والملتقيات:**

المؤتمرات:

1-دربال عبد القادر، سدي علي، امكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على اساس المزايا النسبية الظاهرة، المؤتمر العالمي للإقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والإستقرار، والمنظو الإسلامي، اسطنبول، تركيا، يومي 09-10 سبتمبر 2013.

حيدر مراد، المشاكل و المعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية،مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 20/22 سبتمبر 2004.

2-عامر باكير - طالب عوض، تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 20/22 سبتمبر 2004.

3- طالب عوض – عامر باكير ، التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية الواقع و الآفاق المستقبلية، الجامعة الأردنية 2008،www.cba.edn.kw/wton/download/conf3/talib.pdf

4-التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء و التطوير ملف خاص،نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، العدد الفصلي 2، الكويت، 2013،

www.atfp.org.are/English/Studies/foreign-trade-2012/pdf

- **الانترنت (INTERNET):**

1-http://www.maghrebarabe.org/ar/conventions.cfm?type
2-www.mdrp.gov.tnindex.phpar2012
3-www.mincomerce.gov.dzguide, موقع وزارة التجارة الجزائرية

4-www.tpegypt.gov.egArStudiesd_eltegaraelarabea.pdf, دراسة حول التجارة العربية البينية المعوقات و مقومات النجاح

5- www.Trademap.Org , مركز احصائيات التجارة الدولية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	الانجازات داخل الاتحاد	21
الجدول رقم(2-1)	تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000 – 2010	40
الجدول رقم (2-2)	قوائم السلع و المنتوجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)	42
الجدول رقم(2-3)	رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبية التونسية	44
الجدول رقم(2-4)	قوائم السلع و المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة تونس)	45
الجدول رقم(2-5)	أهم الامتيازات للمنتوجات الزراعية التونسية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	46
جدول رقم (2-6)	رزنامة وتيرة التفكيك الجمركي (حالة المغرب)	47
جدول رقم (2-7)	أهم المنتوجات الزراعية المغربية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	49
الجدول رقم (3-1)	تطور المبادلات التجارية التونسية مع باقي بلدان اتحاد المغرب العربي (2005- 2007)	62
الجدول رقم (3-2)	قيمة صادرات بلدان الاتحاد (فوب)	63
الجدول رقم (3-3)	قيمة واردات بلدان الاتحاد (سيف)	64
الجدول رقم (3-4)	تطور حجم التجارة السلعية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2000 - 2012)	65
الجدول رقم (3-5)	اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2000	68
الجدول رقم (3-6)	اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2006	70
الجدول رقم(3-7)	اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2012	72
الجدول رقم (3-8)	الميزة النسبية للمنتوج27 حسب تصنيف 2 أرقام لسنة (2001-2014)	76

الجدول رقم (3-9)	الميزة النسبية للمنتوجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات	77
الجدول رقم (3-10)	الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة	79
الجدول رقم (3-11)	الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة خارج المحروقات	80
الجدول رقم (3-12)	الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات	82
الجدول رقم (3-13)	الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات	85
الجدول رقم (3-14)	الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات	85
الجدول رقم (3-15)	الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات	87
الجدول رقم (3-16)	الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات	88

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتوج ذو التصنيف 27	76
الشكل رقم(1-2)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات	78
الشكل رقم (1-3)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة	79
الشكل رقم (1-4)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الليبية المصدرة خارج المحروقات	80
الشكل رقم (1-5)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات	82
الشكل رقم (1-6)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات التونسية المصدرة خارج المحروقات	84
الشكل رقم (1-7)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات	85
الشكل رقم (1-8)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات المغربية المصدرة خارج المحروقات	87
الشكل رقم (1-9)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات	88
الشكل رقم (1-10)	منحنى يبين الميزة النسبية للمنتوجات الموريتانية المصدرة خارج المحروقات	89
الشكل رقم (1-11)	منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين الجزائر و ليبيا	90
الشكل رقم (1-12)	منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين المغرب و تونس و موريتانيا	90
الشكل رقم (1-13)	منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين موريتانيا و المغرب	91
الشكل رقم (1-14)	منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين تونس و المغرب	91
الشكل رقم (1-15)	منحنى يبين أوجه التشابه في الميزة النسبية بين الجزائر و المغرب و تونس	92

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	المنتوج رقم (27) وقود معدني (الجزائر)	112
الملحق رقم (2)	المنتوج رقم (31) أسمدة (الجزائر)	
الملحق رقم (3)	المنتوج رقم (41) صلال و جلود خام (الجزائر)	
الملحق رقم (4)	المنتوج رقم (45) فلين و مصنوعاته (الجزائر)	
الملحق رقم (5)	المنتوج رقم (28) منتجات كيميائية غير عضوية (الجزائر)	
الملحق رقم (6)	المنتوج (62) ألبسة و توابع ألبسة من غير المصنرات و الكروشيه (تونس)	
الملحق رقم (7)	المنتوج (85) آلات و أجهزة و معدات كهربائية و أجزائها (تونس)	
الملحق رقم (8)	المنتوج (61) ألبسة و توابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه (تونس)	
الملحق رقم (9)	المنتوج (31) أسمدة (تونس)	
الملحق رقم (10)	المنتوج (64)أحذية و طماقات و ما يماثلها (تونس)	
الملحق رقم (11)	المنتوج (08) فواكه و أثمار قشرية صالحة للأكل (تونس)	
الملحق رقم (12)	المنتوج (28) منتجات كيميائية غير عضوية (تونس)	
الملحق رقم (13)	المنتوج (15) شحوم و دهون و زيوت حيوانية و نباتية (تونس)	
الملحق رقم (14)	المنتوج (63) أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية (تونس)	
الملحق رقم (15)	لمنتوج (03) أسماك و قشريات و رخويات و غيرها من اللافقريات المائية (تونس)	
الملحق رقم (16)	المنتوج (62) ألبسة و توابع ألبسة من غير المصنرات أو الكروشيه (المغرب)	
الملحق رقم (17)	المنتوج (31) أسمدة (المغرب)	
الملحق رقم (18)	المنتوج (28) منتجات كيميائية غير عضوية (المغرب)	
الملحق رقم (19)	المنتوج (03) أسماك و قشريات و رخويات و غيرها من اللا فقريات المائية (المغرب)	
الملحق رقم (20)	المنتوج (07) خضر و نباتات و جذور و درنات صالحة للأكل (المغرب)	
الملحق رقم (21)	المنتوج (61) ألبسة و توابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه (المغرب)	
الملحق رقم (22)	المنتوج (16) محضرات لحوم و محضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقريات المائية (المغرب)	
الملحق رقم (23)	المنتوج (08) فواكه و أثمار قشرية صالحة للأكل (المغرب)	
الملحق رقم (24)	المنتوج (25) ملح، كبريت، أتربة و أحجار، و مواد جبسيه، كلس "جير" و إسمنت (المغرب)	
الملحق رقم (25)	المنتوج (26) خامات معادن (المغرب)	
الملحق رقم (26)	المنتوج (27) وقود معدني (ليبيا)	

الملحق رقم (27)	المنتوج (29) منتجات كيميائية عضوية (ليبيا)	
الملحق رقم (28)	المنتوج (74) نحاس و مصنوعاته (ليبيا)	
الملحق رقم (29)	المنتوج (28) منتجات كيميائية غير عضوية (ليبيا)	
الملحق رقم (30)	المنتوج (31) أسمدة (ليبيا)	
الملحق رقم (31)	المنتوج (41) صلال و جلود خام عدا الجلود بفراء (ليبيا)	
الملحق رقم (32)	المنتوج (78) رصاص و مصنوعاته (ليبيا)	
الملحق رقم (33)	المنتوج (51) صوف، وبر حيواني ناعم أو خشن، خيوط و أقمشة منسوجة من شعر الخيل (ليبيا)	
الملحق رقم (34)	المنتوج (47) عجائن من خشب أو من مواد ليفية (ليبيا)	
الملحق رقم (35)	المنتوج (05) منتجات أخرى من أصل حيواني (ليبيا)	
الملحق رقم (36)	المنتوج (26) خامات معادن (موريتانيا)	
الملحق رقم (37)	المنتوج (03) أسماك و قشريات و رخويات و غيرها من اللافقريات المائية (موريتانيا)	
الملحق رقم (38)	المنتوج (71) لؤلؤ طبيعي أو مستنبت و أحجار كريمة أو شبة كريمة و معادن ثمينة و معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة (موريتانا)	
الملحق رقم (39)	المنتوج (23) بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات (موريتانا)	
الملحق رقم (40)	المنتوج (16) محضرات لحوم و محضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللا فقريات المائية (موريتانيا)	
الملحق رقم (41)	المنتوج (41) صلال و جلود خام (موريتانا)	

قائمة المنتوجات

رقم المنتوج	اسم المنتوج
المنتوج 27	وقود معدني
المنتوج 31	أسمدة
المنتوج 41	صلال و جلود خام
المنتوج 45	فلين و مصنوعاته
المنتوج 28	منتجات كيميائية غير عضوية
المنتوج 62	ألبسة و توابع ألبسة من غير المصنرات و الكروشيه
المنتوج 85	آلات و أجهزة و معدات كهربائية و أجزائها
المنتوج61	ألبسة و توابع ألبسة من مصنرات أو كروشيه
المنتوج 64	أحذية و طماقات و ما يماثلها
المنتوج 08	فواكه و أثمار قشرية صالحة للأكل
المنتوج 28	منتجات كيميائية غير عضوية
المنتوج 15	شحوم و دهون و زيوت حيوانية و نباتية
المنتوج 63	أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية
لمنتوج 03	أسماك و قشريات و رخويات و غيرها من اللافقريات المائية
المنتوج 07	خضر و نباتات و جذور و درنات صالحة للأكل
المنتوج 16	محضرات لحوم و محضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقريات المائية
المنتوج 25	ملح، كبريت، أتربة و أحجار، و مواد جبسيه، كلس "جير" و إسمنت
المنتوج 26	خامات معادن
المنتوج 29	منتجات كيميائية عضوية
المنتوج 74	نحاس و مصنوعاته
المنتوج 78	رصاص و مصنوعاته
المنتوج 51	صوف، وبر حيواني ناعم أو خشن، خيوط و أقمشة منسوجة من شعر الخيل
المنتوج 47	عجائن من خشب أو من مواد ليفية
المنتوج 05	منتجات أخرى من أصل حيواني
المنتوج 71	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت و أحجار كريمة أو شبة كريمة و معادن ثمينة و معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة
المنتوج 23	بقايا و نفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات